مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

حدود العقوبة وفقاً للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي

الدكتور/ يوسف حجي المطيري - الدكتور/ فهد يوسف الجمعة

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

العدد ٤ - ج١ - السنة ٤٦

جمادى الأولى ١٤٤٤ هـ - ديسمبر ٢٠٢٢م

حدود العقوبة وفقاً للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي

الدكتور/ يوسف حجي المطيري (*)
الدكتور/ فهد يوسف الجمعة(**)

ملخص:

في الولايات المتحدة الأمريكية يشترط أن تتوافق العقوبة المطبقة على المتهم مع المعايير المنصوص عليها في التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، الذي ينص على أنه: «لا يجوز فرض عقوبة قاسية وغير مألوفة». بمعنى ألا تُسبِّب العقوبة آلامًا جسدية أو نفسية للمحكوم عليه بها، بحيث تزيد عن الحد المقبول بحسب نوع الجريمة، وتكون العقوبة غير مألوفة إذا كانت العقوبة غير عادية ومن غير المعهود فرضها في المجتمع، كما ينبغي أن تتناسب العقوبة المفروضة مع درجة جسامة الجريمة التي ارتكبها المتهم، كأن تكون العقوبة المفروضة من العقوبات الدارجة في القانون الجنائي للولاية مثل عقوبة الإعدام أو العقوبات السالبة للحرية.

وتقدير ما إذا كانت العقوبة المفروضة على المتهم من قِبل محكمة الولاية عقوبةً قاسية أو غير مألوفة من المسائل الدستورية التي تخضع لرقابة المحكمة الأمريكية العليا ولسلطتها التقديرية المطلقة؛ حيث تتألف المحكمة الأمريكية العليا من تسعة قُضاة، وتصدر أحكامها بالأغلبية، وتكون مهمتها مراجعة وقائع وإجراءات القضية وطلبات الخصوم للتأكد من مدى تَوافُقها مع الدستور، وتكون أحكامها باتّة مشمولة بالنفاذ ومُلزِمة لكافة المحاكم في جميع الولايات الأمريكية.

المقدمة

الحمد لله الذي أمر بالعدل والإحسان، والصلاةُ والسلام على خير مَن قضى بالعدل بين الأنام، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ...

تُعتبر الجريمة ظاهرة فردية واجتماعية تزامنت مع المجتمعات البشرية منذ نشأتها، واختلف التعامل معها ومكافحتها بحسب طبيعة كل مجتمع؛ بسبب طبيعتها

(*) الباحث الرئيس: أستاذ مشارك القانون الجزائي – كلية الدراسات التجارية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
(**) الباحث المشارك: أستاذ مساعد القانون العام – كلية الدراسات التجارية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

المتغيرة والمختلفة من وقت إلى آخر ومن مجتمع إلى مجتمع. ومن البَدَهي أننا إذا ذكرنا الجريمة بوصفها سلوكًا مخالفًا للفطرة البشرية السليمة فإنه يتبادر إلى أذهاننا فورة الجزاء الذي يُعتبر أثرًا يترتب على ارتكاب الجريمة، وهذا الجزاء لا يُطبَّق على مرتكب الجريمة بشكلٍ تلقائي، بل يجب أن يحكم به قاضٍ مختص بِناءً على نصٍّ قانوني يضعه المُشرِّع على مَن تَثبت إدانته بارتكابه للجريمة.

إلا أن سلطة القاضي في تطبيق العقوبة على مرتكب الجريمة ليست سلطة مطلقة، بل سلطة مُقيَّدة بحدود الدستور؛ حيث إن القاضي لا يستطيع تجاوز الحدود التي وضعها المُشرِّع الدستوري، بالإضافة إلى أن القاضي لا يستطيع في حالة عدم توافر أي من عوامل تشديد أو تخفيف العقوبة أن يقوم بتطبيق عقوبة تزيد على الحد الأقصى أو تقل عن الحد الأدنى الذي ينص عليه قانون الجزاء[١].

هذا ويُشترط أن تتوافق العقوبة في الولايات المتحدة الأمريكية مع المعايير المنصوص عليها في التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، الذي ينص على أنه: «لا يجوز فرض عقوبة قاسية وغير مألوفة»، بمعنى ألا تُسبِّب العقوبة آلامًا جسدية أو نفسية للمحكوم عليه بها، بحيث تزيد عن الحد المقبول بحسب نوع الجريمة، وتكون العقوبة غير مألوفة إذا كانت العقوبة غير عادية ومن غير المعهود فرضها في المجتمع، كما ينبغي أن تتناسب العقوبة المفروضة مع درجة جسامة الجريمة التي ارتكبها المتهم، كأن تكون العقوبة المفروضة من العقوبات الدارجة في القانون الجنائي للولاية مثل عقوبة الإعدام أو العقوبات السالبة للحرية.

وتقدير ما إذا كانت العقوبة المفروضة على المتهم من قِبل محكمة الولاية عقوبةً قاسية أو غير مألوفة من المسائل الدستورية التي تخضع لرقابة المحكمة الأمريكية العليا ولسلطتها التقديرية المطلقة؛ حيث تتألف المحكمة الأمريكية العليا من تسعة قُضاة، وتصدر أحكامها بالأغلبية، وتكون مهمتها مراجعة وقائع وإجراءات القضية وطلبات الخصوم للتأكد من مدى تَوافُقها مع الدستور، وتكون أحكامها باتَّة مشمولة بالنفاذ ومُلزِمة لكافة المحاكم في جميع الولايات الأمريكية.

(١) الدكتور يوسف حجي المطيري ، سلطة القاضي التقديرية في تشديد العقوبة: دراسة مقارنة ، بحث منشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٧٣. مجلد ٤٥، أبريل ٢٠١٩، صفحة ٢٥٩.

أولاً: هدف موضوع الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الحدود الدستورية للعقوبة في الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وذلك من خلال شرح ومناقشة الحدود التي رسمها الدستور الأمريكي للعقوبة، والمعايير التي تَبنَّتها المحكمة الأمريكية العليا لتحديد متى تُعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة.

ثانياً: منهجية الدراسة

تتناول هذه الدراسة أهمية الحدود الدستورية للعقوبة في الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، بالإضافة إلى مناقشة المعايير التي تَبنَّتها المحكمة الأمريكية العليا لتحديد متى تُعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة، وذلك من خلال شرح وتحليل المعايير التي تَبنَّتها المحكمة الأمريكية العليا لتحديد متى تعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة، والأسباب التي أدَّت إلى تغيير هذه المعايير.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

تُثير دراسة الحدود الدستورية للعقوبة في القانون الأمريكي التساؤلات التالية:

- ما هو المفهوم القانوني لنطاق العقوبة وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي؟
- ما هو المعيار المُحدِّد لقساوة العقوبة وعدم مألوفيتها وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي؟
- ما هي العلاقة بين قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي؟
- ما هي حدود العقوبة المُطبَّقة على الراشدين وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي؟
- ما هي حدود العقوبة المُطبَّقة على الأحداث وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي؟

رابعاً: خطة الدراسة

تَناوُل دراسة الحدود الدستورية للعقوبة في القانون الأمريكي يقتضي تقسيمها إلى ثلاثة مطالب، حيث نُبيِّن في المطلب الأول المفهوم القانوني لنطاق العقوبة وفقًا للتعديل

الثامن من الدستور الأمريكي، وفي المطلب الثاني نناقش حدود العقوبة المُطبَّقة على الراشدين وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، أما المطلب الثالث فنُخصصه لتوضيح حدود العقوبة المُطبَّقة على الأحداث وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المفهوم القانوني لنطاق العقوبة وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي

حدَّد الدستور الأمريكي نطاق العقوبة من خلال التعديل الثامن؛ حيث ينص على «عدم جواز أن تكون العقوبة المُطبَّقة على المتهم قاسية أو غير مألوفة»[٢] أي يمكن للقاضي الذي ينظر الدعوى أن يطبق أي عقوبة يراها مناسبة على المتهم بحسب جسامة الجريمة المرتكَبة، ما دام قد التزم بحدود ونطاق التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، بحيث لم يطبق عقوبة قاسية وغير مألوفة على المتهم[٣].

إلا أن مسألة تحديد متى تكون العقوبة قاسية وغير مألوفة، وتحديد المفهوم القانوني لنطاق العقوبة القاسية أو غير المألوفة ليس بالأمر الهيِّن واليسير؛ إذ إن الإجابة عن هذا السؤال استغرقت قرنًا من الزمان سواءٌ على مستوى المحكمة الأمريكية العليا أو على مستوى الفقه القانوني الأمريكي[٤].

وعليه سوف نُبيِّن المفهوم القانوني للعقوبة القاسية أو غير المألوفة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا المطلب، حيث سنُبيِّن في البداية التعريف القانوني للعقوبة القاسية وغير المألوفة، ومن ثَم نوضح البُعد التاريخي لاعتبار العقوبة قاسية وغير مألوفة، وفي النهاية سوف نُناقش المعايير والشروط المطلوبة لاعتبار العقوبة قاسية أو غير مألوفة، وذلك على النحو التالي:

أولًا: تعريف العقوبة القاسية وغير المألوفة:

في الولايات المتحدة الأمريكية يُشترط أن تتوافق العقوبات مع المعايير المنصوص عليها في التعديل الثامن للدستور الأمريكي الذي ينص على أنه: «لا يجوز فرض عقوبة

(٢) التعديل الثامن من الدستور الأمريكي http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html

(٣) Wetzonis, W. K. (1991). Capital Punishment of Mentally Retarded Defendants: A Boundary for the Eighth Amendment Is Drawn. Howard LJ, 34, 651.

(٤) Ryan, M. J. (2009). Does the Eighth Amendment Punishments Clause Prohibit Only Punishments That are Both Cruel and Unusual. Wash. UL Rev., 87, 567.

قاسية وغير مألوفة»؛ أي ينبغي أن تتناسب العقوبة المفروضة مع درجة جسامة الجريمة التي ارتكبها المتهم، كأن تكون العقوبة المفروضة من العقوبات الدارجة في القانون الجنائي للولاية، مثل عقوبة الإعدام أو العقوبات السالبة للحرية(٥).

وتقدير كون العقوبة المفروضة على المتهم من قِبل محكمة الولاية عقوبةً قاسية أو غير مألوفة يُعَد من المسائل الدستورية التي تخضع لرقابة المحكمة الأمريكية العليا ولسلطتها التقديرية المطلقة؛ حيث تتألف المحكمة الأمريكية العليا من تسعة قضاة، وتصدر أحكامها بالأغلبية، وتكون مهمتها مراجعة وقائع وإجراءات القضية وطلبات الخصوم للتأكد من مدى تَوافُقها مع الدستور، وتكون أحكامها باتَّة مشمولة بالنفاذ ومُلزِمة لكافة المحاكم في جميع الولايات الأمريكية(٦).

هذا ولم تَتبنَّ المحكمة الأمريكية العليا تعريفًا محددًا لمفهوم العقوبة القاسية وغير المألوفة، والسبب في هذا الأمر يعود إلى طبيعة اختصاص المحكمة الأمريكية العليا الذي ينحصر في بحث وقائع القضية والتأكد من عدم مخالفتها للدستور، وفحص طلبات الخصوم للتأكد من مدى دستورية العقوبة المفروضة على المتهم، وليس من اختصاص المحكمة الأمريكية العليا وضع تعريف للمسائل القانونية المُتنازَع على مدى دستوريتها، كما أن المحكمة الأمريكية العليا تتبع معيارًا مرنًا عند تقرير دستورية العقوبة المفروضة على المتهم يتمثل في إحداث عملية توازن بين نوعية العقوبة مع درجة جسامة الجريمة المرتكبة من قِبل المتهم، وبحث آخر استطلاعات الرأي لنوعية العقوبة المُتنازَع على دستوريتها في جميع الولايات الأمريكية، وآراء الأعضاء الذين تتألف منهم المحكمة وقت نظر المحكمة الأمريكية العليا للقضية وليس وقت حدوث الجريمة؛ لأن تحويل القضية من محكمة الولاية إلى المحكمة الأمريكية العليا والحُكم فيها يحتاج إلى عشر سنوات على أقل تقدير لتقرير إن كانت العقوبة المفروضة على المتهم من قِبل محكمة الولاية عقوبة قاسية وغير مألوفة أم لا، وهذا ما يُفسِّر تناقض أحكام المحكمة الأمريكية العليا فيما يتعلق باعتبار العقوبة قاسية وغير مألوفة في القضايا التي تتشابه وقائعها إلى حدٍّ كبير(٧).

(٥) Meghan J. Ryan, Does the Eighth Amendment Punishments Clause Prohibit Only Punishments That are Both Cruel and Unusual, Washington University Law Review, Vol. 87, Issue 3 (2010), P. 567.

(٦) Garlicki Lech, Constitutional Courts versus Supreme Courts, International Journal of Constitutional Law, Vol. 5, Issue 1 (January 2007), P. 44.

(٧) Micheal F. Armstrong, Cruel and Unusual: Parsing the Meaning of Punishment Law Text Culture, Vol. 5, Number 2 (2000-2001), P. 775.

وهذا ما شجَّع الكثير من فقهاء القانون على وضع تعريف محدد للعقوبة القاسية وغير المألوفة، ويكون صالحًا لكل زمان ومكان، ويمكن للمحكمة الأمريكية العليا الاسترشاد به لبحث مدى قساوة العقوبة من عدمها، فعرَّفها البعض بأن: «العقوبة تكون قاسية إذا سببت آلامًا جسدية أو نفسية للمحكوم عليه بها، أو إذا زادت جسامتها عن جسامة الجريمة التي ارتكبها المتهم وقت نظر الدعوى، وتكون العقوبة غير مألوفة إذا كانت العقوبة غير عادية ومن غير المعهود فرضها في المجتمع»(٨). وقد استند أصحاب هذا الرأي باعتقادهم وجود ترابط بين المعيارين المنصوص عليهما في التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لتقرير دستورية العقوبة؛ حيث إن العقوبة تكون قاسية إذا كانت غير مألوفة، وتكون غير مألوفة إذا فُرضت بطريقة قاسية على المتهم(٩).

ثانيًا: البُعد التاريخي للعقوبة القاسية وغير المألوفة في الدستور الأمريكي

يُعتبر التعديل الثامن من الدستور الأمريكي الذي ينص على عدم جواز تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة على المتهم المدان من أقدم التعديلات التي تَبنَّاها المُشرِّع الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث آثر الكونجرس هذا التعديل وصادق عليه في عام ١٧٩١،(١٠) وعلى الرغم من طرح الكثير من الأسئلة من قِبل بعض أعضاء الكونجرس خلال جلسات الإقرار والتصديق بشأن المعنى المقصود بقساوة العقوبة وعدم مألوفيتها، وحدود هذه القساوة، وهل تُعتبر عقوبة الإعدام عن طريق الشنق أو قطع الرأس وتكبيل المساجين بالأغلال الحديدية من العقوبات المحظورة وفقًا للتعديل الثامن؟(١١) فإنه لم تتم الإجابة عن هذه التساؤلات المهمة، وتمت المصادقة على التعديل الثامن بصيغته الحالية دون تعديل أو توضيح لماهية العقوبات القاسية وغير المألوفة(١٢).

(٨) Levick, M., Feierman, J., Kelley, S. M., & Goldstein, N. E. (2011). The Eighth Amendment evolves: Defining cruel and unusual punishment through the lens of childhood and adolescence. U. Pa. JL & Soc. Change, 15, 285.

(٩) William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, 78 Mo. L. Rev. 1053, P. 7, (2013)

(١٠) 1 Annals of Cong. 754 (Joseph Gales ed., 1834).

(١١) Berger, R., & Estrich, S. (1982). Death Penalties: The Supreme Court›s Obstacle Course. Harvard University Press.

(١٢) Ryan, M. J. (2009). Does the Eighth Amendment Punishments Clause Prohibit Only Punishments That are Both Cruel and Unusual. Wash. UL Rev., 87, 567.

ولعل ما يفسر عدم وجود إجابة عن التساؤلات السابقة اقتباس الكونجرس الأمريكي لنص التعديل الثامن حرفيًا دون إجراء أي تعديل من المادة (١٠) من وثيقة الحقوق والحريات العامة الإنجليزية رقم (٣٦) لسنة ١٦٨٨، حيث إن هذه المادة تم وضعها من قِبل البرلمان البريطاني (مجلس العموم ومجلس اللوردات)[١٣]، وذلك كنتيجةٍ للعقوبات الوحشية التي تم تطبيقها في مناسبتين مأساويتين في التاريخ الإنجليزي؛ الأولى كانت في عام ١٦٧٨ عندما ادَّعى الكاهن تيتوس أوتس كذبًا وجود مؤامرة من قِبل قساوسة الكنيسة البابوية لقتل الملك تشارلز الثاني؛[١٤] مما أدى إلى إعدام ١٥ كاهنًا، وبعد أن تم اكتشاف كذب تيتوس وشهادة الزور حُكم عليه بدفع غرامة ٢٠٠٠ مارك والسجن المؤبد لشهادة الزور، بالإضافة إلى الجلد في شوارع لندن خمسة أيام في السنة، والسماح للمارَّة أيضًا برشقه بالحجارة والبيض، كل ذلك وهو مجرد من ملابسه؛ حيث اعتَبر الكثير هذه العقوبة قاسية إثر الشهادة الزور،[١٥] والمناسبة المأساوية الثانية كانت في عام ١٦٨٥ عندما قام جيمس سكوت دوق مونماوث[١٦] بعملية تَمرُّد وانقلاب فاشلة ضد الملك جيمس الثاني؛ مما أدى إلى إلقاء القبض على ١٤٠٠ متمرد من أتباع دوق مونماوث، والحكم عليه وعلى أكثر من ألف متهم بالإعدام،[١٧] وتم تنفيذ عملية الإعدام من خلال أبشع عمليات الإعدام التي شهدتها إنجلترا على الإطلاق، وذلك من خلال تقطيع أطراف المُدانين وهم أحياء أمام الجمهور في ساحات لندن، ثم إخراج أحشائهم وهم أحياء أيضًا، ثم يُتركون ليموتوا موتًا بطيئًا ليكونوا عِبرةً لكلِّ مَن يفكر في التمرد أو الانقلاب على الملك؛[١٨] وهذا ما دعا البرلمان الإنجليزي إلى النص على عدم جواز تطبيق عقوبات قاسية أو غير مألوفة في المجتمع الإنجليزي من خلال المادة (١٠) من وثيقة الحقوق والحريات العامة الإنجليزية رقم (٣٦)

(١٣) https://www.history.com/topics/british-history/british-parliament.

(١٤) The Trial of Titus Oates, D.D. at the King's Bench, for Perjury: 1 James II. A.D. 1685, reprinted in 10 Cobbett's Complete Collection of State Trials and Proceedings for High Treason and Other Crimes and Misdemeanors from the Earliest Period to the Present Time 1316-17 (1811).

(١٥) Anthony F. Granucci, "Nor Cruel and Unusual Punishments Inflicted:" The Original Meaning, 57 Cal. L. Rev. 839, 853 (1969).

(١٦) https://www.britannica.com/biography/James-Scott-duke-of-Monmouth

(١٧) The Trial of Titus Oates, D.D. at the King's Bench, for Perjury: 1 James II. A.D. 1685.

(١٨) Sol Rubin, The Law of Criminal Correction 419-20 (2d ed. 1973); Granucci, P. 853 ("Most historians point to the treason trials of 1685--the 'Bloody Assize'--which followed the abortive rebellion of the Duke of Monmouth, and the opinion that the cruel and unusual punishments clause was directed to the conduct of Chief Justice Jeffreys during these trials is still in vogue").

لسنة ١٦٨٩،[١٩] ولكن دون الإشارة إلى مفهوم العقوبات القاسية وغير المألوفة؛ حيث ترك البرلمان تحديد هذه المسألة إلى القضاء، وذلك بهدف إعطاء تحديد مفهوم قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها مرونةً يتحكم بها الزمان والمكان وطبيعة المجتمع في تَقبُّل نوع العقوبة،[٢٠] وكذلك الأمر بالنسبة إلى المُشرِّع الدستوري الأمريكي عندما صادق على التعديل الثامن؛ حيث فضَّل ترك تحديد مفهوم وحدود قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها إلى المحكمة الأمريكية العليا، بحسب زمان ومكان تطبيق العقوبة والتوجُّه العام السائد للمجتمع الأمريكي؛ وقد تمت المصادقة على التعديل الثامن في سنة ١٧٩١[٢١].

ومن ناحيةٍ أخرى لا يقتصر البُعد التاريخي للعقوبة القاسية أو غير المألوفة على إجراءات وضع التعديل الثامن والمصادقة عليه من قِبل المُشرِّع الدستوري الأمريكي، بل كانت مسألة تحديد مفهوم وحدود العقوبة القاسية وغير المألوفة من أُولى المسائل القانونية التي نظرت فيها المحكمة الأمريكية العليا؛ حيث راجعت المحكمة مفهوم العقوبة القاسية أول مرة قبل أكثر من قرنٍ ونصفٍ من الزمان، وذلك عند نظرها لقضية بيرفير ضد ماساتشوستس[٢٢] عام ١٨٦٦؛ إذ تمت إدانة صاحب شركة في ولاية ماساتشوستس لعدم حصوله على ترخيص لبيع المواد الكحولية في متجره، وحُكم عليه بدفع غرامة قدرها خمسون دولارًا والحبس مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاثة أشهر، وقد طعن المتهم على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا، وهذا يعد أول طعن يُقدَّم أمام المحكمة الأمريكية العليا بشأن عدم دستورية حُكم بعقوبة معينة لمخالفته التعديل الثامن، وبعد فحص ومراجعة المحكمة الأمريكية العليا للحكم قررت مبدأين بشأن الحكم؛ المبدأ الأول ينص على عدم انطباق التعديل الثامن على أحكام محاكم الولاية، والمبدأ الثاني ينص على أن العقوبة لكي تكون غير مألوفة يجب أن تكون غريبة وغير دارج فرضها في المجتمع، وهذا الأمر لم يتحقق في هذه القضية؛ حيث إن أغلب الولايات تضع عقوبة الحبس أو الغرامة لجريمة عدم وجود ترخيص لبيع المواد الكحولية؛ لذلك رُفض الطعن، إلا أن المُميَّز في

(١٩) https://www.concourt.am/armenian/legal_resources/world_constitutions/constit/uk/0bill-petit.htm, The English Bill of Rights (1689).

(٢٠) Stephen T. Parr, Symmetric Proportionality: A New Perspective on the Cruel and Unusual Punishment Clause, 68 Tenn. L. Rev. 41, 43 (2000); Tom Stacy, Cleaning Up the Eighth Amendment Mess, 14 Wm. & Mary Bill Rts. J. 475, 538 (2005): Documentary Origins of Individual Liberties in the United States Constitution and Bill of Rights 236 (Richard L. Perry ed., 1959).

(٢١) https://law.jrank.org/pages/6368/Eighth-Amendment.html

(٢٢) Pervear v. The Commonwealth, 72 U.S. 475 (1866).

حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية بيرفير أن المحكمة ناقشت عدم مألوفية العقوبة بمعزلٍ عن قساوتها، وهذا الإجراء بعكس ما كان سائدًا في ذلك الوقت، حيث تعتقد الغالبية العظمى من القضاة وفقهاء القانون أن قساوة العقوبة المذكورة في التعديل الثامن مرتبطة بعدم مألوفيتها[٢٣]. وفي عام ١٨٧٨ عادت المحكمة الأمريكية العليا بالتأكيد على عدم ارتباط عبارات التعديل الثامن، وذلك عند نظرها لقضية ويلكرسون ضد يوتا،[٢٤] التي تتلخص وقائعها في اتهام شخص يُدعى والاس ويلكرسون بارتكابه لجريمة قتلٍ من الدرجة الأولى وحُكم عليه بالإعدام، ولكون قانون الولاية يعطي الحرية للمدان بعقوبةٍ الإعدام في جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى في اختيار طريقة تنفيذ العقوبة، وقد اختار ويلكرسون إطلاق النار كوسيلةٍ لتنفيذ عقوبته[٢٥]. إلا أنه عاد في العام التالي وطعن بعدم دستورية هذا النوع من العقوبات؛ وذلك لانتهاكه التعديل الثامن باعتبار هذه العقوبة قاسية وغير عادية في المجتمع، وفي النهاية حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن نوع عقوبة الإعدام أو وسيلة تنفيذها تُعتبر دستورية ما دام قانون الولاية قد نص عليها، ويمكن أن تختلف طريقة تنفيذها لعقوبة الإعدام بحسب طبيعة المجتمع فيها؛ وعليه فإن عقوبة إطلاق النار لا تُعتبر قاسية بالمقارنة مع وحشية جريمة المتهم، كما أنها لا تُعتبر غير مألوفة في المجتمع الأمريكي؛ لذلك رُفض دفع ويلكرسون[٢٦].

وفي عام ١٨٩٠ راجعت المحكمة الأمريكية العليا التعديل الثامن للمرة الثالثة،

---

(٢٣) Robinson v. California, 370 U.S. 660, 666-67 (1962) (citing Louisiana ex rel. Francis v. Resweber, 329 U.S. 459 (1947).

كما أن هناك تساؤلًا من قِبل بعض فقهاء القانون في المجتمع الأمريكي بخصوص الشروط الواردة في التعديل الثامن؛ حيث ينص على أنه: «لا يجوز تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة.» فهل يجب أن تكون العقوبة قاسية إلى جانب كونها غير مألوفة لكي تكون غير دستورية، أم يكفي أن تكون العقوبة قاسية فقط؟ بمعنًى آخر: هل يُعتبر عدم قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها شرطين منفصلين ومستقلين كلٌ منهما عن الآخر أم يُعتبران شرطًا واحدًا؟ لأن البعض يرى أن العقوبة يمكن أن تكون قاسية ومع ذلك لا تزال مألوفة، والعكس صحيح.

https://chaselaw.nku.edu/content/dam/chase/docs/Faculty/Mannheimer_Fed8AII%20Published.pdf

(٢٤) Wilkerson v. Utah, 99 U.S. 130 (1878).

(٢٥) ينص قانون ولاية يوتا الصادر بتاريخ ١٨٦٢/٣/٦ على أن: «الشخص المدان بعقوبة الإعدام لارتكابه جريمةٍ كبرى يختار بين الشنق أو المقصلة أو إطلاق النار كوسيلة لتنفيذ العقوبة» ... Sess. Laws Utah, 1852, p. 61; Comp. Laws Utah, 1876, 564

(٢٦) https://caselaw.findlaw.com/us-supreme-court/99/130.html

في عام ٢٠٠٨ أكدت المحكمة الأمريكية العليا على حُكم ويلكرسون لبحث دستورية عقوبة الإعدام من خلال الحقنة السامة، وذلك عند نظرها لقضية باز ضد ريز. Baze v. Rees, 128 S. Ct. 1520 (2008)

وذلك عند نظرها قضية إعادة كيملر؛[٢٧] حيث حُكم على شخص يُدعى ويليام كيملر بالإعدام عن طريق الكرسي الكهربائي في ولاية نيويورك، وذلك لارتكابه جريمة قتل من الدرجة الأولى، وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يُحكَم فيها على متهم مدان بالإعدام عن طريق الكرسي الكهربائي في الولايات المتحدة،[٢٨] وقد طعن المتهم على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على اعتبار أن النص القانوني المتعلق بتنفيذ عقوبة الإعدام عن طريق تمرير التيار الكهربائي داخل جسم المحكوم عليه المدان حتى يلفظ أنفاسه الأخيرة، والذي نص عليه قانون ولاية نيويورك، يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي؛ وذلك لاعتبار هذه العقوبة قاسية وغير مألوفة،[٢٩] وقد رفضت المحكمة الأمريكية العليا الطعن على اعتبار أن عقوبة الإعدام عن طريق التيار الكهربائي الذي يمر عبر جسم المحكوم عليه المدان من قِبل محكمة الولاية، وإن كانت عقوبة غير عادية، تُعتبر عقوبة مألوفة في المجتمع الأمريكي، كما أنها لا تُعتبر قاسية، وذلك لأن تنفيذ هذه العقوبة عليه لا يجعله يعاني أو يتعذب لفترة طويلة، وإنما هي مجرد دقائق وينتهي تنفيذ العقوبة بعد التأكد من وفاة المحكوم عليه بالفعل[٣٠].

ثالثًا: معيار قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي

من خلال تَتبُّع أحكام المحكمة الأمريكية العليا يَتبيَّن لنا تَبنِّيها لمعيارٍ مرنٍ لتحديد ما إذا كانت العقوبة المفروضة على المتهم قاسية وغير مألوفة؛ حيث يتمثَّل هذا المعيار في إجراء عملية تَوازُن بين درجة جسامة العقوبة المفروضة على المتهم بالمقارنة مع درجة الضرر الذي ألحقه المتهم بالمجتمع، ومن ثَم استطلاع التوجُّه العام للولايات الأمريكية في الأخذ بالعقوبة المفروضة على المتهم من عدمه وقت نظر المحكمة الأمريكية العليا للقضية، ومن ثَم يُبدي كل قاضٍ من القضاة التسعة رأيه في المسألة القانونية المراد بحث دستوريتها، وفي النهاية يتم التصويت على كون العقوبة المفروضة على المتهم قاسية أو غير مألوفة، وهذا ما يفسر التطور والتغيير المستمر في أحكام المحكمة الأمريكية العليا فيما يتعلق باعتبار العقوبة المفروضة على المتهم عقوبة قاسية أو عقوبة غير مألوفة.[٣١]

(٢٧) In re Kemmler, 136 U.S. 436 (1890).
(٢٨) https://www.history.com/this-day-in-history/first-execution-by-electric-chair
(٢٩) Chapter 489 of The Laws of New York of 1988.
(٣٠) https://caselaw.findlaw.com/us-supreme-court/136/436.html , Spahn, J. (1890). Kemmler's Case and the Death-Penalty--Part I. Green Bag, 2, 54.
(٣١) Michael J. Zydney, Mannheimer, When the Federal Death Penalty Is Cruel and Unusual, University of Cincinnati Law Review, Vol. 74, Issue 3 (Spring 2006), P. 819.

حيث يَتبيَّن لنا هذا المعيار بوضوح في قضية جورجيا ضد جريج،[٣٢] ففي عام ١٩٧٣ كان المتهم تروي جريج، الذي كان هاربًا من السجن، ينوي ارتكاب جريمة سطو مسلح على شخصين، ونتج عن الجريمة وفاة الشخصين المراد سرقتهما، وحكمت محكمة الولاية على جريج بالإعدام، ولكنه استأنف الحكم على أساس أن عقوبة الإعدام التي حُكم بها عليه تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي باعتبارها عقوبة قاسية لأنه لم يكن ينوي قتلهما بل سرقتهما فقط، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا حكمت بأن عقوبة الإعدام في هذه القضية لا تخالف التعديل الثامن للدستور؛ وذلك لبشاعة تفاصيل الجريمة التي ارتكبها جريج، ولأن جريمة السطو يمكن أن ينتج عنها جريمة قتل.[٣٣] أما في قضية كوكر ضد جورجيا[٣٤] عام ١٩٧٧ فقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا باعتبار عقوبة الإعدام التي حُكم بها على إيرلك كوكر عقوبةً قاسية وتخالف التعديل الثامن على الرغم من تَشابُه تفاصيل قضية جريج مع قضية كوكر؛ حيث هرب الأخير من السجن بسبب ارتكابه جرائم خطفٍ واغتصاب، وخلال هروبه ارتكب جريمة سطو مسلح على منزل وقام بسرقة الزوج واغتصاب الزوجة ومن ثَم قام بسرقة سيارتهما، ولعل السبب الرئيسي في حُكم المحكمة الأمريكية العليا هو أن تَوجُّه الرأي العام الأمريكي في ذلك الوقت بدأ يميل إلى عدم قَبول تطبيق عقوبة الإعدام على غير جرائم القتل العمد[٣٥].

أما بالنسبة إلى تطبيق عقوبة الإعدام على المتخلفين عقليًا، فقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا في قضية فورد ضد واين رايت[٣٦] بأنه يُشترط فيمن ستُنفذ عليه عقوبة الإعدام أن يكون بكامل قواه العقلية وأن يكون مُدركًا لذلك؛ فإن عملية إعدام المتخلفين عقليًا تُعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة؛ وذلك لمخالفتها التعديل الثامن؛ حيث تتلخص القضية في حُكم محكمة ولاية فلوريدا على ألفن فورد بالإعدام بسبب جريمة قتلٍ ارتكبها في عام ١٩٧٤، وفي عام ١٩٨٢ خلال فحص فورد لتنفيذ حُكم الإعدام عليه اكتشف الطبيب أن فورد أصبح متخلفًا عقليًا، ومن ثَم طعن محامي فورد في إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام على مُوكله على اعتبار أن تنفيذ عقوبة الإعدام على فورد الذي أصبح متخلفًا عقليًا بعد صدور الحكم بإعدامه من قِبل محكمة الولاية يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي؛ لذلك تم إيقاف عملية الإعدام إلى حين أن تُقرِّر المحكمة الأمريكية

(٣٢) Gregg v. Georgia, 428 U.S. 153 (1976).
(٣٣) https://www.oyez.org/cases/1975/74-6257.
(٣٤) Coker v. Georgia, 433 U.S. 584 (1977).
(٣٥) https://www.oyez.org/cases/1976/75-5444.
(٣٦) Ford v. Wainwright, 477 U.S. 399 (1986).

العليا دستورية تنفيذ حُكم الإعدام على المتخلفين عقليًا[٣٧]. إلا أن المحكمة الأمريكية العليا قد حكمت في قضية بنري ضد لينوه[٣٨] بعدم مخالفة عقوبة إعدام جوني بنري للدستور الأمريكي، وكان قد ارتكب جريمة قتلٍ وحكمت عليه محكمة ولاية تكساس بالإعدام على الرغم من أنه يُعاني من تَشوُّه في المخ يجعل تصرفات بنري تصرفات طفل يبلغ من العمر سبع سنوات، والسبب في حُكم المحكمة يكمن في أن هذا النوع من التشوُّه في تكوين المخ لم يكن مُصنَّفًا باعتباره تخلفًا عقليًا يستوجب عدم تطبيق عقوبة الإعدام على من يعاني منه في ذلك الوقت، ولكن حُكم إعدام بنري لم يتم تنفيذه لأن المحكمة الأمريكية العليا أصدرت في عام ٢٠٠٢ حُكمًا يقضي بأن إعدام المتهمين الذين يعانون من تَشوُّهات في المخ تجعل نسبة ذكائهم أقل من 07 IQ [٣٩] عقوبة مخالفة للتعديل الثامن باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة في قضية أتكنز ضد فرجينيا[٤٠].

أما بالنسبة إلى الاشتراك في ارتكاب جريمة القتل، فقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن تطبيق عقوبة الإعدام على من يُقدِّم مساعدةً لمرتكب جريمة القتل العمد يخالف التعديل الثامن؛ لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة، وقد جاء حكمها هذا بعد مراجعة قضية إنمند ضد فلوريدا[٤١] عام ١٩٨٢، التي تدور وقائعها حول اتفاق إيريل إنمند مع اثنين على ارتكاب جريمة سطو مسلح على منزل يسكنه زوجان في وسط ولاية فلوريدا، وقد كان دور إنمند في الجريمة ينحصر في قيادة السيارة لإيصال شريكيه إلى مكان ارتكاب الجريمة والبقاء فيه حتى يتم تنفيذها؛ وذلك لأخذهما منه، وأثناء عملية السرقة قام الشريكان بقتل الزوجين بعد أن قاما بسرقتهما، وأُلقي القبض على الثلاثة في وقتٍ لاحق، وحكمت محكمة فلوريدا على إنمند وشريكيه بالإعدام؛[٤٢] لأن قانون الولاية ينص على أن الاشتراك في جريمة السرقة التي ينتج عنها جريمة قتل يكون وصف الجريمة قتلًا عمدًا من الدرجة الأولى أي (مع سبق الإصرار)،[٤٣] إلا أن المحكمة الأمريكية العليا ألغت حُكم محكمة الولاية، وقد بررت حُكمها بأن إنمند لم يكن موجودًا في مسرح الجريمة ولم يشترك معهما في عملية القتل ولم يكن يعلم ما يدور داخل المنزل، وإنما اقتصر دوره

(٣٧) Seeds, C. (2008). The afterlife of Ford and Panetti: Execution competence and the capacity to assist counsel. . Louis ULJ, 53, 309.
(٣٨) Penry v. Lynaugh, 492 U.S. 302 (1989).
(٣٩) http://neronet-academy.com/test/intelligence-iq/
(٤٠) Atkins v. Virginia, 536 U.S. 304 (2002).
(٤١) Enmund v. Florida, 458 U.S. 782 (1982).
(٤٢) Enmund v. State, 399 So. 2d 1362 (1981).
(٤٣) https://www.freeadvice.com/legal/what-are-the-degrees-of-murder/

على مجرد قيادة وسيلة الهروب؛ لذلك فإن الحكم عليه بالإعدام يخالف التعديل الثامن؛ لأن العقوبة تُعد قاسية وغير مألوفة، في حين حكمت المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٩٨٧ بأن عقوبة الإعدام التي تُطبَّق على من يُقدِّم مساعدةً جوهرية لمرتكب جريمة القتل لا تُعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة في قضية تايسون ضد أريزونا[٤٤] التي أثارت الرأي العام الأمريكي في ذلك الوقت لقسوة تفاصيلها؛ حيث اتفق الإخوة ريكي وريموند وجون لتمكين والدهم جيري تايسون من الهروب من سجن أريزونا حيث كان يقضي به عقوبة الحبس المؤبد عن جريمة قتل، وبالفعل استطاع الإخوة أن يُدخلوا مسدسات داخل علب الطعام أثناء زيارتهم لوالدهم الذي استطاع الهرب مع سجينٍ آخر محكوم عليه بالإعدام عن طريق استخدام المسدسات التي هرَّبها له أولاده، وخلالَ عملية هروبهم في طريقٍ صحراوي على حدود ولاية أريزونا احتاج الخمسة إلى تبديل السيارة التي هربوا بها؛ لذلك تظاهر أحد الإخوة بأنه يحتاج مساعدة عند مرور سيارة فيها عائلة مُكوَّنة من أبٍ وأمٍّ وطفلين أصغرهما يبلغ عمره عشرين شهرًا، تدعى عائلة لاينس، وبعد أن توقفتْ العائلة للمساعدة هجم جيري وصديقه المسجون معه على العائلة وقاموا بخطفهم إلى داخل الصحراء إلى مسافة قريبة من السيارة التي يوجد فيها الإخوة، ومن ثَم قاما بقتل جميع أفراد العائلة عن طريق إطلاق ست عشرة طلقة عليهم ثُم عادوا إلى الإخوة الذين لم يشتركوا في عملية القتل، هذا وقد قُتل كلٌّ من الأب جيري وأحد الإخوة (جون) أثناء عملية إلقاء القبض عليهم من قِبل الشرطة،[٤٥] وحكمت محكمة الولاية على الأخوين ريكي وريموند بالإعدام[٤٦] ولكنهما استأنفا الحكم مُدعيَين بأن عقوبتهما تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لأنهما لم يقوما بإطلاق النار على عائلة لاينس، ولكن المحكمة الأمريكية العليا حكمت بأن عقوبة الإعدام التي طبقتها عليهم محكمة الولاية لم تكن عقوبة قاسية؛ لذلك لا تخالف التعديل الثامن؛ لأن الأفعال التي ارتكبوها أثناء الجريمة من تهريب السلاح داخل السجن وتمكين والدهم والسجين الآخر من الهرب وتجهيز سيارة الهروب والتظاهر بطلب المساعدة من عائلة لاينس إنما هي أفعال جوهرية ساهمت بشكلٍ مباشر في ارتكاب السجينين لجريمة قتل عائلة لاينس[٤٧].

(٤٤) Tison v. Arizona, 481 U.S. 137 (1987).

(٤٥) http://williamrempel.com/sensational-arizona-prison-break/

(٤٦) State v. Tison,142 Ariz. 446 (1984), State v. (Raymond Curtis) Tison, 142 Ariz. 454, 456, 690 P.2d 755, 757 (1982).

(٤٧) Andrew H.Friedman, Tison v. Arizona: The Death Penalty and the Non-Triggerman: The Scales of Justice Are Broken, Cornell Law Review, Vol. 75, Issue 1 , P. 123.

رابعًا: العلاقة بين قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي

أثارت مفردات التعديل الثامن الكثير من الجدل القانوني على مدى عقود؛ حيث ينص التعديل على عدم جواز تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة، وهذا الأمر أثار السؤال الأكثر جدلًا بشأن هذا التعديل والمتمثل في العلاقة بين قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها، وهل يلزم التعامل مع مفردات التعديل الثامن بشكلٍ مستقل أم أنهما عبارة واحدة مترابطة؟ بمعنًى آخر: هل يلزم لاعتبار العقوبة غير دستورية أن تكون العقوبة قاسية وغير مألوفة معًا، أم أن تكون قاسية دون أن تكون غير مألوفة، وهل تُعتبر العقوبة غير دستورية إذا كانت غير مألوفة دون أن تكون قاسية؟

اختلف الفقهاء ومحاكم الولايات في الإجابة عن هذا السؤال على النحو التالي:

الرأي الأول: اعتَبر قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها معنيَين مترابطَين وغير مستقلَّين؛ حيث يذهب أنصار هذا الرأي من فقهاء القانون إلى أن الشرطين اللذين تَطلَّب وجودهما التعديل الثامن من الدستور الأمريكي مكملان كلٌّ منهما للآخر؛ أي ألا تكون العقوبة المفروضة على المتهم المدان عقوبة قاسية بالإضافة إلى ألا تكون غير مألوفة، وذلك حتى تُعتبر العقوبة دستورية، حيث يرى أنصار هذا الرأي أنه يجب النظر إلى عبارات التعديل الثامن كعبارة واحدة مترابطة؛ فالعقوبة وفقًا لأنصار هذا الرأي تكون قاسية إذا كانت غير مألوفة أو غير عادية، كما تكون العقوبة غير مألوفة إذا تم تطبيقها بشكلٍ قاسٍ؛ فالعبارتان مترابطتان وتُكمل كلٌّ منهما الأخرى(٤٨).

ولعل ما جعل الكثير من الفقهاء يذهبون إلى هذا الرأي أمران في غاية الأهمية؛ الأمر الأول نجده في عبارات التعديل الثامن؛ حيث إن صياغة التعديل تدل على الترابط وعدم الاستقلال؛ إذ نص المُشرِّع الدستوري على أنه لا يجوز أن تُطبَّق عقوبة قاسية وغير مألوفة ولم ينص على « أو»(٤٩).

أما الأمر الآخر فيتمثل في تَوجُّه المحكمة الأمريكية العليا؛ حيث بدأت مع منتصف القرن الماضي في طمس الخط الفاصل بين قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها؛ إذ تعاملت مع العبارات الواردة في التعديل الثامن بشكلٍ غير مستقل، وذلك عند نظرها لقضية تروب

(٤٨) Atkins v. Virginia 536 U.S. 304 (2002).

(٤٩) Kevin M. Stack, The Divergence of Constitutional and Statutory Interpretation, 75 U. Colo. L. Rev. 1, 3, 21 (2004), Richard L. Purtill, Logic for Philosophers 25 (1971), Lawrence M. Solan, The Language of Judges 51 (1993).

ضد دالاس؛[٥٠] حيث حكمت بأن العقوبات الطبيعية التي يمكن تطبيقها وفقًا للقانون هي الإعدام والحبس والغرامة، ومن ثَم فإن عقوبة التجريد من الجنسية تُعتبر عقوبة تُجاوِز حدود المألوف في غرابتها وقسوتها؛ إذ يترتب عليها تدمير الوجود السياسي للفرد في مجتمعه الذي وُلد ونشأ فيه[٥١].

الرأي الثاني: اعتَبر قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها معنيَين مستقلَّين وغير مترابطَين؛ حيث يرى أنصار هذا الرأي أن المُشرِّع الدستوري عندما أقر التعديل الثامن لبيان الحدود الدستورية للعقوبة من خلال عدم جواز تطبيق العقوبات القاسية وغير المألوفة إنما كان يقصد بقوله لا تتصف بالقسوة أي الوحشية وألَّا تكون منافية للإنسانية، وقوله لا تتصف بعدم المألوفية أي ألَّا تكون غير عادية وغير متعارف عليها بالمجتمع؛ فقد كان يقصد معنيَين مختلفَين وغير مترابطَين؛ حيث إن العقوبة يمكن أن تكون عقوبة قاسية وعادية، كما يمكن أن تكون غير عادية ولكنها غير قاسية، ويمكن أن تكون العقوبة أيضًا قاسية وغير مألوفة معًا[٥٢].

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى عدة اعتبارات، وذلك على النحو التالي:

١ - من خلال تَتبُّع اللغة الإنجليزية يَتبيَّن أن المعنى اللغوي لكلمة «قاس» لا يتشابه مع كلمة «غير مألوف»؛ حيث إن الأخيرة تعني غير العادي أو غير المتعارف عليه في المجتمع، بينما تدل كلمة «قاس» على الشيء الوحشي والملام، وكلتا الكلمتين اللتين احتواهما التعديل الثامن لهما معنيان مختلفان ولا يتشابهان[٥٣].

---

(٥٠) Trop v. Dulles, 356 U.S. 86 (1958).

تتلخص وقائع قضية تروب في قيام شخص يُدعى ألبرت تروب من مواليد الولايات المتحدة الأمريكية بالهرب من الخدمة العسكرية أثناء وجوده في معسكر بالمغرب العربي؛ حيث تمت محاكمته عسكريًا لاحقًا والحكم بتسريحه من الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات، وكأثر لقانون الجنسية فُرضت عليه عقوبة تكميلية تتمثل في تجريده من جواز السفر الخاص، والذي يُعتبر بمثابة وثيقة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد طعن تروب أمام المحكمة الفدرالية على الشق الخاص بتجريده من جواز السفر على اعتباره عقوبة قاسية وغير مألوفة، وقد رفضت المحكمة الطعن، ومن ثَم طعن أمام المحكمة الأمريكية العليا التي عكست حُكم المحكمة الفدرالية.

(٥١) Bonta, J., & Gendreau, P. (1990). Reexamining the cruel and unusual punishment of prison life. Law and Human Behavior, 14(4), 347.

(٥٢) Michael C. Dorf, Foreword: The Limits of Socratic Deliberation, 112 Harv. L. Rev. 4, 14 n.47 (1998); H. Jefferson Powell, The Original Understanding of Original Intent, 98 Harv. L. Rev. 885, 915-17 (1985).

(٥٣) William N. Eskridge, Jr. et al., Cases and Materials on Legislation: Statutes and the Creation of Public Policy 865 (4th ed. 2007); Kevin M. Stack, The Divergence of Constitutional and Statutory Interpretation, 75 U. Colo. L. Rev. 1, 3, 21 (2004).

٢ – حرف الواو الوارد في التعديل الثامن لا يُفيد الترابط وعدم الاستقلالية؛ لأن المُشرِّع الدستوري في أغلب التعديلات الدستورية الواردة في وثيقة الحقوق والحريات ينص على الكثير من الحقوق غير المترابطة التي يجب أن يتمتع بها في التعديل الواحد ويربطها بحرف الواو على الرغم من عدم تَرابُطها؛ وذلك للتأكيد على أهمية كل واحدٍ منها(٥٤).

٣ – عند تَتبُّع أحكام المحكمة العليا منذ نشأتها وحتى الآن نجد أنها تتعامل مع عبارات التعديل الثامن بشكلٍ منفصل(٥٥).

وفي اعتقادنا يُعتبر الرأي الثاني أقرب إلى الصواب؛ حيث إنه لا يوجد ترابط بين قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها؛ وذلك لكون العقوبة يمكن أن تكون غير مألوفة ومع ذلك تكون غير قاسية، كما أنها يمكن أن تكون قاسية ومع ذلك تكون مألوفة، وفي الحالتين نجد أن المحكمة الأمريكية العليا اعتبرتها غير دستورية؛ وذلك لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي.

المطلب الثاني: حدود العقوبة المُطبَّقة على الراشدين وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي

رسم التعديل الثامن من الدستور الأمريكي حدود العقوبة بألَّا تكون قاسية وغير مألوفة، والقسوة تعني عدم احتواء العقوبة على قدرٍ من الآلام والوحشية يفوق ما هو متعارف عليه في المجتمع، أما عدم المألوفية فإنها تعني ألَّا تكون العقوبة غير عادية وغريبة ومن غير المتعارف عليه تطبيقها أو تَقبُّل المجتمع لها(٥٦).

إلا أن مسألة بيان ومعرفة حدود العقوبة المُطبَّقة على الراشدين ليس بالأمر الهيِّن واليسير؛ حيث طبقت المحكمة الأمريكية العليا عدة معايير للوصول إلى حدود العقوبة القاسية وغير المألوفة المسموح بها دستوريًا، كما أن حدود العقوبة تختلف في حالة

(٥٤) Richard L. Purtill, Logic for Philosophers 25 (1971). McCulloch v. Maryland,17 U.S. 316, 407 (1819); 1 Bruce Ackerman, We the People: Foundations 90-92 (1991); Michael C. Dorf, Foreword: The Limits of Socratic Deliberation, 112 Harv. L. Rev. 4, 14 n.47 (1998).

(٥٥) Klopfer, 386 U.S. at 223, 225-26; Wayne R. LaFave et al., Criminal Procedure 858-59 1103 (4th ed. 2004); Cf. Jeremy Waldron, Vagueness in Law and Language: Some Philosophical Issues, 82 Cal. L. Rev. 509, 526, 528-29, 539 (1994).

(٥٦) بعد حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية روبر ضد سيمونز رفعت جميع الولايات سن الحدث ليكون كل من لم يبلغ سن الثامنة عشرة. https://definitions.uslegal.com/a/adult

عقوبة الإعدام عنها في العقوبات السالبة للحريات؛ وعليه سوف نُبيِّن من خلال هذا المطلب معيار القسوة وعدم المألوفية في عقوبة الإعدام المُطبَّقة على الراشدين، ومن ثَم نُبيِّن القسوة وعدم المألوفية في العقوبة السالبة للحرية والمُطبَّقة على الراشدين، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: معيار قسوة وعدم مألوفية عقوبة الإعدام المُطبَّقة على الراشدين

استَخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أساليب مختلفة لتنفيذ عقوبة الإعدام منذ استقلالها؛ حيث كان استخدام المقصلة[٥٧] لقطع رأس المتهم المُدان من أوائل أساليب تنفيذ عملية الإعدام، كما يُعتبر الشنق من أشهر طرق تنفيذ عملية الإعدام وأوسعها انتشارًا بين الولايات الأمريكية، ومع أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر ساد اعتقادٌ بين الولايات بأن الإعدام عن طريق الكرسي الكهربائي[٥٨] أقل إيلامًا وإذلالًا للمحكوم عليه المُدان؛ لذلك تَبنَّى هذا الأسلوب الكثيرُ من الولايات، وأخيرًا وبحلول تسعينيات القرن الماضي تَبنَّى العديد من الولايات الأمريكية التي تُطبِّق عقوبة الإعدام الحقنةَ القاتلة على اعتبار أنها أقل إيلامًا وأكثر إنسانيةً من الكرسي الكهربائي؛ حيث تُعتبر هذه الطريقة من طرق الإعدام الأكثر انتشارًا في الولايات المتحدة بالوقت الحالي[٥٩]. أما الإعدام عن طريق إطلاق النار على المحكوم عليه المُدان، فإنها تُعتبر إحدى طرق الإعدام في الوقت الحالي في بعض الولايات،[٦٠] ولكن ما يُميِّز هذه الطريقة من طرق تنفيذ عقوبة الإعدام هو أنها اختيارية يختارها المحكوم عليه المُدان بالإعدام ولا تُفرض عليه[٦١]. أما الإعدام عن طريق غرفة الغاز، فقد استُخدمت أول مرة عام ١٩٢٤ في ولاية نيفادا، وتُستخدم في ولايات مسيسيبي وأريزونا وكاليفورنيا ونورث كارولينا[٦٢].

(٥٧) https://www.thoughtco.com/history-of-the-guillotine-p2-1991842
https://deathpenalty.procon.org/forms-of-execution-in-the-united-states/

(٥٨) https://deathpenaltyinfo.org/executions/methods-of-execution

(٥٩) https://deathpenaltyinfo.org/executions/methods-of-execution/description-of-each-method

(٦٠) هذه الولايات هي: كارولينا الجنوبية، ومسيسيبي، وأوكلاهوما، ويوتا.

(٦١) باستثناء ولاية كارولينا الجنوبية؛ حيث تُعتبر هذه الطريقة إلزامية في حالة عدم توافر المواد المُكوِّنة للحقنة القاتلة.
https://www.npr.org/2021/05/17/997488183/south-carolina-law-makes-death-row-inmates-pick-firing-squad-or-electric-chair
https://www.usatoday.com/story/opinion/policing/2021/05/18/firing-squads-gruesome-not-humane-death-penalty-fading/5120497001/

(٦٢) في عام ١٩٩٢ تخلت ولاية أريزونا عن هذه الطريقة من خلال قانونٍ صدر بالولاية واستبدلت بالحقنة، وفي عام ١٩٩٢ حكمت المحكمة العليا لولاية كاليفورنيا بعدم دستورية هذا النوع من الإعدام. =

ثانيًا: دستورية وسائل تنفيذ عقوبة الإعدام

على الرغم من تَعدُّد وسائل تنفيذ الإعدام السابقة في الولايات المتحدة بعد الاستقلال، فإن المحكمة الأمريكية العليا لم تتدخل لتُقرِّر مدى إنسانية وسائل تنفيذ عقوبة الإعدام؛ حيث كان اختيار وسيلة تنفيذ عقوبة الإعدام يتم وفق الإرادة الشعبية لكل ولاية من خلال المجالس التشريعية؛ ومن ثَم اقتصر دور المحكمة الأمريكية العليا على بحث دستورية وظروف تطبيق عقوبة الإعدام نفسها وليس وسيلة أو طريقة تنفيذها؛ فعلى سبيل المثال في عام ١٨٧٨ حكمت المحكمة الأمريكية العليا بدستورية عقوبة الإعدام إذا تمت من خلال إطلاق النار، حيث كانت شائعة في تلك الفترة، وعدم اعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة،(٦٣) وفي عام ١٨٩٠ حكمت بدستورية تطبيق عقوبة الإعدام من خلال الكرسي الكهربائي وعدم اعتبارها عقوبة قاسية أو غير مألوفة،(٦٤) وحتى عندما تفشل وسيلة تنفيذ عقوبة الإعدام لم تكن المحكمة الأمريكية العليا تتدخل لإلغاء وسيلة تنفيذ عقوبة الإعدام، وهذا ما حدث عام ١٩٤٧ في قضية فرانسيس ضد ريدوبير؛(٦٥) حيث أُدين المتهم بارتكابه جريمة قتل من الدرجة الأولى وحُكم عليه بالإعدام عن طريق الكرسي الكهربائي، وبالفعل تم تجهيز الكرسي الكهربائي وقت تنفيذ العقوبة، إلا أنه بسبب مشاكل تقنية لم تكن كمية الكهرباء التي أُرسلت إلى جسد المتهم كافيةً لقتله، وأدت إلى إغمائه، وبعد أن أفاق أُعيد إلى زنزانته وحُدد موعد آخر لتنفيذ عقوبة الإعدام، وطَعن المتهم على الحكم على اعتبارين؛ الأول أن العقوبة تم تنفيذها بالفعل ومن ثَم لا يجوز معاقبة المتهم عن نفس الجريمة مرتين،(٦٦) والاعتبار الآخر قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها؛ وذلك لمخالفتها للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا رفضت الطعن دون الدخول إلى بحث طريقة أو سيلة تنفيذ العقوبة؛ إذ حكمت بدستورية عقوبة الإعدام عن طريق الكرسي الكهربائي(٦٧). وأخيرًا في عام ٢٠٠٦ عند نظرها لقضية هيل ضد ماكدونو،(٦٨) حيث حكمت محكمة الولاية على المتهم بالإعدام عن طريق الحقنة

= State v. Frampton, 627 P. 2d 922, 934 (Wash. 1981); Malloy v. South Carolina, 237 U.S. 180, 185 (1915); Baze v. Rees, 553 U.S. 35, 42 (2008).

(٦٣) Wilkerson v. Utah, 99 U.S. 130 (1878).

(٦٤) In re Kemmler, 136 U.S. 436 (1890).

(٦٥) Louisiana ex. rel. Francis v. Resweber, 329 U.S. 459, 464 (1947).

(٦٦) الدكتور يوسف حجي المطيري، مبدأ عدم جواز معاقبة المتهم عن نفس الفعل مرتين «الخطر المزدوج» دراسة مقارنة بين القانون الجنائي الأمريكي وقانون الجزاء الكويتي (بحث منشور في مجلة كلية الحقوق جامعة الكويت – العدد ٣ – سبتمبر ٢٠١٧ – السنة ٤١).

(٦٧) https://www.oyez.org/cases/1940-1955/329us459

(٦٨) Hill v. McDonough, 547 U.S. 573 (2006).

القاتلة، وطَعن المتهم على الحكم على اعتبار أن الألم الذي تُسبِّبه الحقنة القاتلة يجعلها عقوبة قاسية وغير مألوفة، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا رفضت الطعن وحكمت بحق السلطة التشريعية في الولاية باختيار وسيلة تنفيذ عقوبة الإعدام(٦٩).

ثالثًا: الضوابط الدستورية لتطبيق عقوبة إعدام الراشدين وفقًا للتعديل الثامن

على خِلاف طرق ووسائل تنفيذ عقوبة الإعدام التي لم تَحكم المحكمة الأمريكية العليا بعدم دستورية أيٍّ منها، تدخلت المحكمة الأمريكية العليا لبحث دستورية وأسباب تطبيق عقوبة الإعدام، وذلك من خلال بحث عملية التناسب بين الجريمة المُرتكَبة وعقوبة الإعدام، بالإضافة إلى مسألة عدالة تطبيق عقوبة الإعدام؛ حيث تَبنَّت المحكمة الأمريكية العليا مجموعة من الضوابط الدستورية لتطبيق عقوبة الإعدام، والتي يمكن من خلالها بحث وتحديد دستورية تطبيق عقوبة الإعدام من عدمه، وذلك على النحو التالي:

الضابط الأول: درجة جسامة الجريمة والإفراط في تطبيق عقوبة الإعدام

يهدف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي إلى عدم تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة، والعقوبة تكون قاسية وفقًا لمفهوم التعديل الثامن إذا تم تطبيقها بطريقة تُلحِق ألمًا وأذًى بالمحكوم عليه بها، كما يدخل في مفهوم قساوة العقوبة عدم تَناسُب العقوبة مع درجة جسامة الجريمة بحيث تُطبَّق عقوبة تكون أقسى من العقوبة التي كان من المفترض تطبيقها، مثل أن تُطبَّق عقوبة الإعدام على المتهم عند ارتكابه لجريمة خطف أو سطو بدون أن تؤدي هذه الجرائم إلى وفاة المجني عليه؛ حيث يحدث في هذه الحالة عدم التناسب والإفراط في تطبيق عقوبة الإعدام؛ الأمر الذي يجعلها غير دستورية، وذلك لمخالفتها لمفعوم التعديل الثامن(٧٠).

هذا ولم يُعتبر هذا الضابط يومًا من الأيام مبررًا لعدم دستورية عقوبة الإعدام حتى عام ١٩٧٢،(٧١) وذلك عندما راجعت المحكمة الأمريكية العليا قضية فورمان ضد جورجيا؛(٧٢) حيث حكمت محكمة الولاية على شخص يُدعى ويليام فورمان بعقوبة الإعدام؛ وذلك لارتكابه جريمة سطو مسلح نتج عنها قَتل صاحب المنزل بالخطأ، وقد

(٦٩) https://www.oyez.org/cases/2005/05-8794

(٧٠) Kennedy v. Louisiana, 128 S. Ct. 2641, 2649 (2008), Harmelin v. Michigan, 501 U.S. 957, 990 (1991).

(٧١) حيث تم إعدام ٤٥٠ مدانًا من الفترة ١٩٣٠ وحتى ١٩٧٢ ارتكب جميعهم جريمة خطف.

(٧٢) Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972).

حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأغلبية خمسة قضاة ضد أربعة بعدم دستورية عقوبة الإعدام واعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة في حالة كانت الجريمة هي القتل الخطأ[٧٣].

كما أن هذا الضابط يُعتبر الضابط الأول الذي تَتبنَّاه المحكمة الأمريكية العليا لتحديد متى تكون عقوبة الإعدام قاسية وغير مألوفة ومن ثَم غير دستورية، وبعد مرور ٥ أعوام من قضية فورمان أضافت المحكمة الأمريكية العليا حالةً أخرى إلى الضابط لاعتبار عقوبة الإعدام عقوبة قاسية وغير مألوفة تتمثل في حالة ارتكاب المتهم جريمة اغتصاب، وذلك عند مراجعتها لقضية كوكر ضد جورجيا؛[٧٤] حيث قررت المحكمة في حُكمها أن عقوبة الإعدام تكون قاسية وغير مألوفة ومن ثَم غير دستورية في جرائم الاغتصاب ما لم يتم إزهاق روح المجني عليه في الجريمة[٧٥].

هذا وقد كان يُعتقد حتى عام ٢٠٠٨ بأن حُكم كوكر يُقرِّر عدم دستورية عقوبة الإعدام في حالة جرائم الاغتصاب فقط إذا كان المجني عليه راشدًا؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا في قضية كيندي ضد لويزيانا[٧٦] حكمًا أثار موجة من الانتقادات الواسعة في الولايات المتحدة؛ حيث اغتصب شخص يُدعى باتريك كيندي ابنة زوجته البالغة من العمر ٨ سنوات مُحدثًا بها أضرارًا جسدية جسيمة، وقد حَكمت عليه محكمة الولاية بعقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٣[٧٧]. طعن كيندي على الحكم، وقد استند في طعنه على حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية كوكر؛ حيث دفع بأن حكم كوكر لم يُحدِّد عمرًا معينًا للمجني عليه في حالة ارتكاب جريمة الاغتصاب حتى تكون عقوبة الإعدام عقوبة قاسية وغير مألوفة، وبالفعل، وبعد الكثير من الجدل القانوني بين أعضاء المحكمة، حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأغلبية ٥ أعضاء ضد ٤ بعدم دستورية عقوبة الإعدام حتى وإن كان المجني عليه طفلًا ما لم ينتج عن الجريمة وفاة المجني عليه[٧٨]. وقد أثار هذا الحكم موجة واسعة من الانتقادات، حيث يرى الكثير من الفقهاء أن المحكمة الأمريكية العليا توسَّعت كثيرًا في تقييد تطبيق عقوبة الإعدام، وذلك عند تَبنِّيها لعدم دستورية

(٧٣) https://www.oyez.org/cases/1971/69-5030

(٧٤) Coker v. Georgia, 433 U.S. 584 (1977).

(٧٥) https://www.oyez.org/cases/1976/75-5444

(٧٦) Kennedy v. Louisiana, 554 U.S. 407 (2008).

(٧٧) كان قانون ولاية لويزيانا ينص على عقوبة الإعدام في حالة جرائم الاغتصاب إذا كان المجني عليه يقل عمره عن ١٢ سنة.
Louisiana Revised Statutes Tit. 14, § 42. First degree rape, https://codes.findlaw.com/la/revised-statutes/la-rev-stat-tit-14-sect-42.html

(٧٨) https://www.oyez.org/cases/2007/07-343

عقوبة الإعدام في حالة ارتكاب الجاني لجريمة الاغتصاب؛ لأن تبرير المحكمة بعدم تَحقُّق وفاة المجني عليه كمُبرِّر لعدم تطبيق عقوبة الإعدام لا يستند إلى منطق؛ وذلك لكون تدمير الحالة النفسية للمجني عليه في جريمة الاغتصاب له آثار بالغة الضرر ولا يمكن معالجة هذه الأضرار ما لم يتم إعدام مرتكب جريمة الاغتصاب(٧٩).

وفي عام ١٩٨٢ أضافت المحكمة الأمريكية العليا حالةً ثالثة إلى الضابط لتحديد دستورية عقوبة الإعدام تتمثل في درجة اشتراك المتهم ودوره في ارتكاب الجريمة ووجوده في مسرح الجريمة التي نتج عنها جريمة قتل، وذلك عند مراجعتها لقضية إنمند ضد فلوريدا؛ حيث قررت المحكمة الأمريكية العليا أن عقوبة إعدام الشريك الذي لم يكن موجودًا في مسرح الجريمة تُعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة، وقد بررت المحكمة حكمها بأن إنمند لم يكون موجودًا في مسرح الجريمة ولم يشترك معهم في عملية القتل ولم يكن يعلم ما يدور داخل المنزل، وإنما اقتصر دوره على مجرد قيادة وسيلة الهروب؛ لذلك فإن الحُكم عليه بالإعدام يخالف التعديل الثامن لأن العقوبة تُعَد قاسية وغير مألوفة(٨٠).

وبهذا الضابط الذي تَبنَّته المحكمة الدستورية العليا أصبحت عقوبة الإعدام عقوبة قاسية وغير مألوفة؛ وذلك لمخالفتها للتعديل الثامن في حالة كانت الجريمة هي القتل الخطأ، وفي حالة إذا كانت الجريمة هي الاغتصاب، سواءٌ كان المجني عليه راشدًا أو طفلًا، وأخيرًا في حالة لم يكن المتهم موجودًا في مسرح الجريمة خلال عملية القتل.

الضابط الثاني: الحالة العقلية للمتهم وقت تنفيذ عقوبة الإعدام

في الولايات المتحدة إذا ادَّعى مرتكب الجريمة الجنون يتم تشكيل لجنة طبية من قِبل المحكمة لفحص الحالة العقلية لمرتكب الجريمة، فإذا ثبت أنه غير مُدرِك لطبيعة تَصرُّفاته فإن المسئولية الجزائية عن الجريمة لا تقوم في هذه الحالة؛ ومن ثَمَّ يقوم المُدعي العام بإسقاط لائحة الاتهام ضد المتهم، ويتم إيداعه في مستشفى الطب النفسي بأمرٍ من القاضي، أما إذا ثبت أن المتهم مُدرِك لطبيعة تَصرُّفاته فإن المسئولية الجزائية تقوم؛ ومن ثَم يُقدَّم للمُحاكمة، وفي هذه الحالة لا يوجد ما يمنع هيئة المحلفين أو القاضي من تطبيق عقوبة الإعدام عليه إذا توافرت شروطها بحسب قوانين الولايات(٨١).

(٧٩) Hurd, H. M. (2008). Death to rapists: A comment on Kennedy v. Louisiana. Ohio St. J. Crim. L., 6, 351.

(٨٠) راجع هامش (٤٠).

(٨١) Ogloff, J. R., Roberts, C. F., & Roesch, R. (1993). The insanity defense: Legal standards and clinical assessment. Applied and Preventive Psychology, 2(3), 163-178, https://www.law.cornell.edu/wex/insanity_defense

هذا ولم تكن مسألة تنفيذ عقوبة الإعدام على مُدعي الجنون تُثير أي إشكالية دستورية حتى عام ١٩٨٦، وذلك عندما أُثير السؤال عن مدة دستورية تنفيذ عقوبة الإعدام على المتهم المُدان إذا ثبت جنونه بعد الحكم عليه بعقوبة الإعدام أول مرة أمام المحكمة الأمريكية العليا في قضية فورد ضد وينرايت،(٨٢) التي تتلخص وقائعها في اتهام شخصٍ يُدعى ألفين فورد بارتكابه لجريمة قتل في عام ١٩٧٤ وحُكم عليه بعقوبة الإعدام، وأثناء انتظاره لتنفيذ العقوبة تدهورت حالته النفسية وأُصيب بالجنون، وهذا ما دعا محاميه لتقديم التِماس إلى إدارة السجن لتقييم حالته العقلية، وبالفعل تم تشكيل لجنة من ٣ أطباء نفسيين وانتهت اللجنة إلى ثبوت جنون فورد، وطُعن على حُكم الإعدام أمام المحكمة الأمريكية العليا التي حكمت في عام ١٩٨٦ بعدم دستورية تنفيذ عقوبة الإعدام على المتهم المدان إذا لم يكن بكامل قواه العقلية؛ وبذلك أصبحت عقوبة الإعدام بالنسبة إلى المدانين الذين يعانون من أمراض عقلية عقوبةً قاسية وغير مألوفة؛ وذلك لمخالفتها للتعديل الثامن(٨٣).

إلا أن ما يُعاب على حُكم فورد أنه لم يُعرِّف الجنون بشكلٍ واضح، كما لم يُبيِّن ما هي درجة التخلف العقلي التي تبرر عدم تطبيق عقوبة الإعدام أو تُوضِّح الحدود الدستورية لعقوبة الإعدام على المتخلفين عقليًا، كما لم يُلزِم الحُكم مأمور السجن بضرورة تشكيل لجنة لفحص القوى العقلية للمساجين المحكوم عليهم بالإعدام قبل تنفيذ العقوبة، وإنما ترك هذا الأمر للسلطة التقديرية المطلقة لمأمور السجن، كما أن أحد الأسباب الرئيسية لحكم المحكمة في قضية فورد هو وجود شِبه إجماع في المجتمع الأمريكي ضد فكرة إعدام المتخلفين عقليًا مهما كانت درجة جسامة الجريمة(٨٤).

واستمر الجدل القانوني بشأن تعريف مفهوم الجنون أو التخلف العقلي ودرجته التي ترسم الحد الفاصل بين دستورية وعدم دستورية تنفيذ عقوبة الإعدام منذ حُكم فورد حتى عام ٢٠٠٢، وذلك عندما قررت المحكمة الأمريكية العليا عند مراجعتها لقضية أتكنز

(٨٢) Ford v. Wainwright, 477 U.S. 399 (1986).
(٨٣) https://www.oyez.org/cases/1985/85-5542
(٨٤) Enzinna, P. F., & Gill, J. L. (1989). Capital punishment and the incompetent: Procedures for determining competency to be executed after Ford v. Wainwright. Fla. L. Rev., 41, 115, Huff, S. J. (1987). Ford v. Wainwright, Statutory Changes and a New Test for Sanity: You Can't Execute Me, I'm Crazy. Clev. St. L. Rev., 35, 515.

ضد فرجينيا[٨٥] أن الحد الفاصل بين تَمتُّع الإنسان بقواه العقلية والتخلف العقلي أو الجنون إنما يقاس بدرجة ذكاء الإنسان (IQ) حيث بيَّنت المحكمة أن معدل الذكاء الذي يقل عن (IQ 70) يُعتبر تخلفًا عقليًا يُمنع بموجبه تنفيذ عقوبة الإعدام؛ إذ تُعتبر العقوبة في هذه الحالة عقوبة قاسية وغير مألوفة[٨٦].

وفي عام ٢٠١٤ وسَّعت المحكمة الأمريكية العليا من معيار أتكنز، وذلك عند مراجعتها لقضية هول ضد فلوريدا؛[٨٧] حيث كان معدل ذكاء المتهم المحكوم عليه بالإعدام في هذه القضية (IQ 71) حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن تحديد رقم معين يتمثل في (IQ 70) لإثبات التخلف العقلي للمتهم المدان بعقوبة الإعدام لا يمنع حدوث خطأ؛ لذلك حكمت بأن المتهمين المدانين بعقوبة الإعدام الذين يكون معدل ذكائهم بين (IQ 75–70) يقع عليهم عبء إثبات عدم قدرتهم على التمييز بين الخطأ والصواب وتَوافُر العجز الفكري لديهم وعدم قدرتهم على تعلم المهارات التي تُكسبهم التكيُّف مع الأشخاص والظروف المحيطة بهم، وأن يتم تقديم الدليل من خلال محاميهم[٨٨]. وفي عام ٢٠١٧ عادت المحكمة الأمريكية العليا وأكدت على حُكمها في قضية هول، وذلك عند نظرها لقضية مور ضد تكساس؛[٨٩] حيث بلغ معدل ذكاء المتهم (IQ 74)، ومع ذلك حكمت عليه محكمة ولاية تكساس بعقوبة الإعدام[٩٠].

---

(٨٥) Atkins v. Virginia, 536 U.S. 304 (2002).
تتلخص وقائع القضية بقيام شخص يُدعى داريل أتكنز يبلغ من العمر ١٨ سنة وصديقه بخطف شخص تحت تهديد السلاح وجعلاه يقوم بسحب مبلغ ٢٠٠ دولار من جهاز الصرف الآلي، ثُم قام أتكنز بإطلاق ثماني رصاصات على الضحية وقتله، وحُكم عليه من قِبل محكمة الولاية بالإعدام، وبعد طعن محاميه على الحُكم أمام المحكمة الأمريكية العليا قررت المحكمة فحص القوى العقلية لأتكنز من قِبل لجنة تم تشكيلها؛ حيث اكتشف الأطباء أنه يعاني من نوعٍ من أنواع التخلف العقلي يجعله يتصرف كطفل يبلغ من العمر سبع سنوات.

(٨٦) Pifer, N. A. (2016). The scientific and the social in implementing Atkins v. Virginia. Law & Social Inquiry, 41(4), 1036-1060.

(٨٧) Hall v. Florida, 572 U.S. 701 (2014).

(٨٨) https://www.oyez.org/cases/2013/12-10882
هذا وقد غيَّرَت أغلب الولايات الأمريكية من قوانينها كي تتوافق مع حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية هول:
CAL. PENAL CODE § 1376 (West 2016); LA. CODE CRIM. PROC. ANN. art. 905.5.1 (2016); NEV. REV. STAT. § 174.098.7; UTAH CODE ANN. § 77–15a–102 (Lexis-Nexis 2016). Similarly, the U.S. Code does not set a strict IQ cutoff. See 18 U.S.C. § 3596(c) (2014).

(٨٩) Moore v. Texas, 581 U.S. ___ (2017).

(٩٠) https://www.oyez.org/cases/2016/15-797

الضابط الثالث: عدم المساواة والتمايز في تطبيق عقوبة الإعدام

يُعتبر هذا الضابط من أكثر الضوابط المُحدِّدة لدستورية عقوبة الإعدام غموضًا وإثارةً للجدل؛ حيث يذهب هذا الضابط إلى أن العقوبة تكون غير دستورية إذا تم تطبيقها على أساس عنصري أو ديني أو جنسي، مثل أن يكون جميع أعضاء هيئة المحلفين من الأمريكان ذوي البشرة البيضاء وأن يكون المتهم من الأمريكان من أصول أفريقية أو العكس، أو أن يكون جميع أعضاء هيئة المحلفين من ديانة تختلف عن ديانة المتهم، أو أن يكون المتهم رجلًا وجميع أعضاء هيئة المحلفين من النساء؛ ففي هذه الحالات يمكن أن تكون عقوبة الإعدام قاسية وغير مألوفة ومن ثَم تخالف التعديل الثامن؛ وذلك لأن تطبيقها في هذه الحالات يفتقر إلى العدالة والمساواة التي يجب أن تتوافر في العقوبات بشكل عام، وعقوبة الإعدام بشكلٍ خاص.

وهذا الضابط تَبنَّته المحكمة الأمريكية العليا في فورمان ضد جورجيا[٩١] من خلال اعتماد الرأي المكتوب لأحد قضاتها الذي بيَّن أن عقوبة فورد غير دستورية لأن جميع أعضاء المحلفين كانوا من أصحاب البشرة البيضاء في حين كان فورد أمريكيًا من أصول أفريقية، وقد دلَّل هذا القاضي على وجهة نظره بأن من تم إعدامهم بين الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٠–١٩٧٢ لارتكابهم جرائم اغتصاب كان عددهم ٤٥٠ متهمًا، وكان عدد الأمريكان من أصول أفريقية ٤٠٥ منهم[٩٢].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجِّهت لهذا الضابط لصعوبة إثباته، فإنه يمتاز عن باقي الضوابط بأمرين، هما:

أولًا: سهولة الطعن على دستورية عقوبة الإعدام بموجب هذا الضابط ومن ثَم سهولة وصول القضية إلى المحكمة الأمريكية العليا؛ حيث يكفي أن يكون جميع أعضاء هيئة المحلفين من أصول أو جنس أو ديانة مختلفة عن المتهم المدان بعقوبة الإعدام حتى يكون هناك مُبرِّر للطعن على دستورية عقوبة الإعدام.

ثانيًا: يساعد التمسُّك بهذا الضابط محامي المتهم في الاستعانة بباقي التعديلات الدستورية مثل التعديل الرابع والخامس والسادس والرابع عشر للتأكيد على عدم دستورية عقوبة الإعدام المُطبَّقة على المتهم؛ حيث إن وجود هيئة محلفين متحيزة ضد

(٩١) Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972).
(٩٢) https://en.wikisource.org/wiki/Furman_v._Georgia/Concurrence_Douglas

المتهم يعني أن المتهم لم يُعطَ حقوقه التي نص عليها الدستور، أو أن الأدلة التي قُدمت ضد المتهم تثير مجالاً للشك، ولم تُبن على الجزم واليقين في ارتكاب المتهم للجريمة(٩٣).

الفرع الثاني: معيار قساوة العقوبات السالبة للحرية وعدم مألوفيتها المطبقة على الراشدين

عند بداية تطبيق التعديل الثامن ثار جدل قانوني بالنسبة إلى نطاق تطبيق التعديل؛ حيث يرى بعض الفقهاء أن هذا التعديل يشمل فقط عقوبة الإعدام دون العقوبات السالبة للحرية؛ لكون هذه الأخيرة منظمة بالقانون ويمكن للمحاكم العليا الخاصة بالولايات التدخل وتعديل أي حُكم من محاكم الولايات يتعدى حدود القانون، في حين يرى الكثير من الفقهاء أن نطاق التعديل الثامن يشمل أيضًا العقوبات السالبة للحرية؛ حيث يمكن للعقوبة أن تكون متوافقة مع القانون وعلى الرغم من ذلك تكون قاسية وغير مألوفة(٩٤).

هذا وقد حسمت المحكمة الأمريكية العليا هذا الجدل القانوني في وقتٍ مبكر؛ حيث حكمت في قضية أونيل ضد فيرمونت(٩٥) في عام ١٨٩٢ بأن التعديل الثامن يحظر تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة، سواءٌ كانت العقوبة إعدامًا أو حتى عقوبة حبس، وتكون عقوبة الحبس قاسية وغير مألوفة إذا كانت مدتها تفوق الحد المعقول والمنطقي بالشكل الذي لا يتناسب مع جسامة الجريمة المُرتكَبة(٩٦).

وفي عام ١٩١٠ أكدت مرةً أخرى على هذا المبدأ، وذلك عند نظرها لقضية ويمس ضد الولايات المتحدة؛(٩٧) حيث حُكم على مواطن أمريكي بعقوبة الحبس ١٥ سنة وفقدان حقوق المواطنة والمراقبة الدائمة بسبب ارتكابه جريمة تزوير؛ حيث رأت المحكمة أن هذه العقوبة قاسية وطويلة، والعقوبات المرتبطة بها تُعتبر عقوبات قاسية؛ وبذلك لا تتناسب مع الجريمة وغير مألوفة في مثل هذه الجرائم، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا في القضية لم تُبيِّن ما هو معيار التناسب، وكيف لمحكمة الولاية تقييم مسألة التناسب بين العقوبة والجريمة المُرتكَبة(٩٨).

---

(٩٣) Bowers, W. J. (1983). The pervasiveness of arbitrariness and discrimination under post-Furman capital statutes. J. Crim. L. & Criminology, 74, 1067.

(٩٤) Berry III, W. W. (2010). More Different than Life, Less Different than Death-The Argument for According Life without Parole Its Own Category of Heightened Review under the Eighth Amendment after Graham v. Florida.Ohio St. LJ,71, 1109.

(٩٥) O'Neil v. Vermont, 144 U.S. 323 (1892).

(٩٦) https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/144/323

(٩٧) Weems v. United States, 217 U.S. 349 (1910).

(٩٨) https://constitution.congress.gov/browse/essay/amdt8_2_1_2/

وفي عام ١٩٦٢ وسَّعت المحكمة الأمريكية العليا من نطاق التعديل الثامن لتحكم بعدم دستورية عقوبة الحبس على مُدمن المخدرات بدون قيام الدليل على تعاطيه المخدرات في الأماكن العامة، وذلك عند نظرها لقضية روبنسون ضد كاليفورنيا؛[٩٩] حيث تم استيقاف شخص يُدعى روبنسون ولاحظ رجل الشرطة وجود آثار وعلامات لحُقَن كثيرة على ذراعه؛ مما يدل على تعاطيه المخدرات، وكان قانون ولاية كاليفورنيا يعاقب بالحبس لمدة تزيد على السنة كلَّ شخص مُدمن أو يتعاطى المخدرات،[١٠٠] وتمت إحالة روبنسون وحُكم عليه بالحبس لمدة سنة، وطعن محاميه على الحكم، وحكمت المحكمة الأمريكية العليا لصالح روبنسون وتم إلغاء هذا القانون[١٠١].

وفي عام ١٩٨٠ تناولت المحكمة الأمريكية العليا معيار التناسب بين الجريمة والعقوبة، وهل يُطبَّق هذا المعيار في حالة عودة المتهم إلى ارتكاب الجريمة وتشديد المحكمة العقوبة عليه، وذلك عند مراجعتها لقضية روميل ضد إستل،[١٠٢] التي تتلخص وقائعها في قيام شخص يُدعى ويليام جيمس روميل بارتكاب ثلاث جرائم تزوير شيكات في عام ١٩٦٤ بمبلغ ٨٠ دولارًا وحُكم عليه بالحبس ٣ سنوات، والثانية في عام ١٩٦٩ بمبلغ ٢٨ دولارًا وحُكم عليه بالحبس لمدة ٤ سنوات، والجريمة الثالثة كانت في عام ١٩٧٣ بمبلغ ١٢٠ دولارًا وقد حُكم عليه بالحبس المؤبد مع فرصة إطلاق سراحه بعد ١٢ عامًا إذا كان حَسَن السلوك، وذلك بموجب قانون العَود لولاية تكساس،[١٠٣] وقد طعن محامي روميل على الحكم على اعتبار دستوري يتمثل في قساوة العقوبة بالمقارنة مع جريمة المتهم التي لا يتجاوز مبلغ التزوير فيها ١٢٠ دولارًا، وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن مبدأ التناسب الذي أقرته المحكمة في قضية أونيل وقضية ويمس لا ينطبق في حالة عودة المتهم إلى ارتكاب نفس الجريمة مرةً أخرى، أي أن معيار التناسب يُطبَّق على السابقة الأولى للمتهم ولا ينطبق في حالة العودة[١٠٤].

وإزاء الانتقادات التي وُجهت إلى المحكمة الأمريكية العليا لعدم وضوح معيار التناسب الذي يُحدِّد دستورية عقوبة الحبس وعدم مخالفتها للتعديل الثامن من الدستور

(٩٩) Robinson v. California, 370 U.S. 660 (1962).

(١٠٠) California Health and Safety Code § 11721 provided: "No person shall use, or be under the influence of, or be addicted to the use of narcotics, excepting when administered by or under the direction of a person licensed by the State to prescribe and administer narcotics".

(١٠١) https://www.oyez.org/cases/1961/554

(١٠٢) Rummel v. Estelle, 445 U.S. 263 (1980).

(١٠٣) Tex. Penal. Code § 12.42 (d) (1974).

(١٠٤) https://www.oyez.org/cases/1979/78-6386

الأمريكي حُسمت هذه المسألة في عام ١٩٨٣، وذلك عندما نظرت قضية سولم ضد هيلم،[١٠٥] التي تتلخص وقائعها في قيام شخصٍ يُدعى هيلم بتحرير شيك بدون رصيد وحُكم عليه بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاقٍ السراح المشروط بموجب قانون العَود لولاية جنوب داكوتا؛ حيث إن هذه الإدانة كانت الإدانة السابعة للمتهم؛ وعليه تم الحكم عليه بهذه العقوبة، وقد طَعن المتهم على الحكم بسبب قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها. وبعد كثيرٍ من الجدل بين أعضاء المحكمة العليا حكمت بأغلبية خمسة قضاة في مقابل أربعة بأنَّ عقوبة هيلم تُعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة؛ حيث طَبقت المحكمة ثلاثة معايير موضوعية لتفعيل مبدأ تَناسُب العقوبة مع الجريمة، وهذه المعايير هي:

١- درجة خطورة الجريمة وفقًا لسلم درجات الجرائم.

٢- العقوبات المفروضة على مرتكبي نفس الجريمة في نفس الولاية.

٣- العقوبة المفروضة على مرتكبي نفس الجريمة في الولايات الأخرى[١٠٦].

وبِناءً على حكم هيلم تكون العقوبة قاسية وغير مألوفة إذا خالفت أيًّا من هذه المعايير، وقد بررت المحكمة الأمريكية العليا اختلاف حُكمها بالنسبة إلى حالة العودة بقضية هيلم عن حُكمها في قضية روميل بأن حُكم الأخير كان يسمح بإطلاق سراحه بعد ١٢ سنة؛ لذلك يستطيع أن يخرج من السجن إذا كان حَسَن السلوك، في حين أن حكم هيلم هو الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح؛ لذلك لن يخرج من السجن مهما كان سلوكه حسنًا، وبذلك أصبح الفارق بين الحكمين هو ارتباط حبس المؤبد بفرصة إطلاق السراح المشروط،[١٠٧] وبذلك أصبح معيار هيلم هو المحدد لقساوة العقوبة وعدم مألوفيتها بالنسبة إلى عقوبة الحبس؛ فمتى ما خالفت العقوبة أحد المعايير تصبح عقوبة قاسية وغير مألوفة ومن ثَم غير دستورية؛ وذلك لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي.

(١٠٥) Solem v. Helm, 463 U.S. 277 (1983).

(١٠٦) Page, J. D. (1989). Cruel and Unusual Punishment and Sodomy Statutes: The Breakdown of the Solem v Helm Test. The University of Chicago Law Review, 56(1), 367-396.
https://www.oyez.org/cases/1982/82-492

(١٠٧) Keir, N. (1983). Solem v. Helm: Extending Judicial Review under the Cruel and Unusual Punishments Clause to Require Proportionality of Prison Sentences. Cath. UL Rev., 33, 479.

المطلب الثالث: حدود العقوبة المُطبَّقة على الأحداث وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي

على الرغم من أن التعديل الثامن من الدستور الأمريكي ينص على أنه: «لا يجوز تطبيق عقوبات قاسية وغير مألوفة» فإن القانون الجنائي الأمريكي لم يكن يُفرِّق منذ نشأته في عام ١٩٠٠ بين الأحداث والراشدين من حيث تطبيق العقوبات القاسية مثل عقوبة الإعدام وعقوبة الحبس المؤبد في حالة ارتكابهم جرائم جسيمة، كالقتل العمد أو السطو أو الاغتصاب، وهذا ما أدى إلى إثارة الكثير من الجدل الدستوري والقانوني على مدى عقود من الزمن بين من يؤيد تطبيق مثل هذه العقوبات على الأحداث لمواجهة الزيادة في معدلات عنف الجرائم التي يرتكبها الأحداث، وبين من يذهب إلى ضرورة معاملة الأحداث بشكلٍ مختلف عن الراشدين لكون هذه العقوبات تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكيً باعتبارها عقوبات قاسية وغير مألوفة.

هذا ولم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث على بالرغم من قساوتها وعدم مألوفيتها منذ بداية نشأة قانون الجزاء فيها وحتى عام ٢٠٠٥ عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بإلغاء عقوبة إعدام الأحداث لأنها تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة.

أما بالنسبة إلى عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط في القانون الأمريكي فقد كانت تُطبَّق على الأحداث في حالة ارتكابهم جرائم جسيمة، مثل القتل العمد والاغتصاب، حتى عام ٢٠١٠ عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في غير جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى؛ وذلك لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وفي عام ٢٠١٢ حكمت المحكمة الأمريكية العليا حُكمًا أثار الكثير من الجدل القانوني؛ حيث حكمت بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد من الدرجة الأولى إذا لم تقم محكمة الولاية بمراجعة ظروف الحدث والظروف التي دفعته إلى ارتكاب جريمة القتل لبحث إمكانية تطبيق أي أسباب لتخفيف العقوبة، إلا أنها لم تُبيِّن في حكمها كيفية تنفيذ الحكم؛ مما أدى لاحقًا إلى تعارض الأحكام الصادرة من قِبل محاكم الولايات بخصوص إمكانية تطبيق حُكمها بأثر رجعي من عدمه(١٠٨).

(١٠٨) هذا ويعود الفضل في إلغاء عقوبة إعدام الأحداث، وتقييد تطبيق عقوبة الحبس المؤبد في غير جرائم القتل العمد على الأحداث، إلى الجهود المبذولة من قِبل جمعيات حماية الأطفال ووسائل الإعلام المؤيِّدة لها؛ حيث استطاعت أن تُحدِث تغيرًا في وجهة نظر أغلبية المجتمع الأمريكي من =

من خلال هذا المطلب سوف نُسلط الضوء على طريقة تعامل المحكمة الأمريكية العليا مع الأحداث من حيث تطبيق عقوبتَي الإعدام والحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط، بالإضافة إلى مناقشة وتحليل حدود العقوبة المُطبَّقة على الأحداث وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، والأسباب التي دعت المحكمة الأمريكية العليا لإصدار أحكام متعارضة بخصوص مدى دستورية عقوبتَي الإعدام والحبس المؤبد على الأحداث، بالإضافة إلى بحث المبررات التي دعت المحكمة الأمريكية العليا للحكم بعدم دستورية عقوبة الإعدام المُطبَّقة على الأحداث.

الفرع الأول: الضوابط الدستورية لتطبيق عقوبة إعدام الأحداث وفقًا للتعديل الثامن

يُعد تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث من أكثر المسائل القانونية المتعلقة بالأحداث جدلًا، سواءٌ داخل المجتمع الأمريكي أو على الصعيد الدولي؛ حيث عُقد الكثير من المؤتمرات والندوات وأُبرم العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تهتم بالأحداث وتمنع استغلالهم أو تطبيق العقوبات القاسية عليهم ولا تتناسب مع بُنيانهم الجسدي أو مداركهم العقلية التي لم تكتمل بعد[١٠٩].

وعليه سوف نُناقش من خلال هذا الفرع الأول الطبيعة القانونية لعقوبة إعدام الأحداث، بالإضافة إلى معيار المحكمة الأمريكية العليا لتحديد قساوة عقوبة إعدام الأحداث وعدم مألوفيتها، ومن ثَم نُبين مراحل إلغاء عقوبة إعدام الأحداث، وأخيرًا نوضح المبررات الوطنية التي دعت المحكمة الأمريكية العليا إلى إلغاء تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الطبيعة القانونية لعقوبة إعدام الأحداث

استمر تطبيق عقوبة إعدام الأحداث الذين لم يبلغوا عمر الثامنة عشرة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية إنشاء القانون الجنائي الأمريكي في عام ١٩٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥،[١١٠] وذلك عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بمخالفة عقوبة إعدام

= خلال إقناعهم بأن الأحداث مختلفون عن البالغين من حيث قدرتهم على فهم طبيعة سلوكهم وتَوقُّع النتائج المترتبة على تَصرُّفاتهم بسبب عدم اكتمال قدراتهم العقلية بالمقارنة مع البالغين، وبتزويد وسائل الإعلام بالدراسات والأبحاث التي تؤكد هذا الأمر بشكل شبه دوري.

(١٠٩) http://www.arabccd.org/page/201

(١١٠) ولعل ما يدعو إلى الاستغراب في مسألة تطبيق عقوبة إعدام الأحداث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ضمن ثلاث دول (هي وإيران والمملكة العربية السعودية) وكانت الدولة الوحيدة في دول العالم المتقدم التي تطبق عقوبة الإعدام على الأحداث حتى عام ٢٠٠٥ عندما حكمت المحكمة الأمريكية =

الأحداث للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة(١١١). وقد تم إلغاء عقوبة إعدام الأحداث على مرحلتين، في المرحلة الأولى على الأحداث الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من قِبل المحكمة الأمريكية العليا من خلال قضية طومسون ضد أوكلاهوما(١١٢) عام ١٩٨٨ عندما حُكم على ويليام طومسون بالإعدام من قِبل محكمة الولاية بسبب ارتكابه جريمة خطف وقتل، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا حكمت بعدم دستورية عقوبة الإعدام التي تُطبَّق على الأحداث الذين لم يبلغوا السادسة عشرة لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي(١١٣). أما المرحلة الثانية فعلى الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من خلال قضية روبر ضد سيمونز(١١٤) عام ٢٠٠٥ عندما حُكم على كريستوفر سيمونز، الذي كان يبلغ عمره سبعة عشر عامًا في عام ١٩٩٣ وقت ارتكابه جريمة خطف وقتل، بالإعدام من قِبل محكمة ولاية ميسوري بسبب وحشية الجريمة التي ارتكبها، ولكن المحكمة الأمريكية العليا حكمت مرةً أخرى بأن عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عامًا تُعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لنفس الأسباب التي استندت عليها المحكمة في قضية طومسون ضد أوكلاهوما عام ١٩٨٨، إلا أن المحكمة في قضية روبر ضد سيمونز عام ٢٠٠٥ رفعت عمر الحدث لتجعله ثمانية عشر عامًا لكي يتوافق مع عمر الحدث المنصوص عليه في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية الطفل لعام ١٩٩٢(١١٥).

وفي كلتا القضيتين السابقتين نصت المحكمة الأمريكية العليا على اعتبار عقوبة إعدام الأحداث عقوبة قاسية وغير مألوفة، إلا أن التساؤل الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن

= العليا أخيرًا وبعد الضغطين الداخلي والدولي بعدم دستورية تطبيق عقوبة إعدام الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا؛ وذلك لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة.
http://www.deathpenaltyinfo.org/execution-juveniles-us-and-other-countries

(١١١) Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005).

(١١٢) https://www.oyez.org/cases/1987/86-6169

(١١٣) Dan Peelman, Thompson v. Oklahoma: Juvenile Death Penalty Insight and Analysis Journal of Juvenile Law, Vol. 11, P. 33.

(١١٤) https://www.oyez.org/cases/2004/03-633

(١١٥) تنص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية الطفل لعام ١٩٩٠ على أنه: «لأغراض هذه الاتفاقية، الطفل يَعني الإنسان الذي لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه».
http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

في هذا الشأن يدور حول معيار العقوبة القاسية وغير المألوفة، ومتى تُعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة في القانون الأمريكي؟

ثانيًا: معيار المحكمة الأمريكية العليا لتحديد قساوة عقوبة إعدام الأحداث وعدم مألوفيتها

تُعتبر العقوبة غير دستورية في القانون الأمريكي إذا خالفت التعديل الثامن من الدستور الأمريكي بحيث يتم تطبيق عقوبة قاسية أو غير مألوفة على المتهم، وتُعتبر العقوبة قاسية إذا ألحقت آلامًا مادية أو معنوية بالمتهم، وتكون غير مألوفة إذا كانت غير عادية أو غير دارج تطبيقها في المجتمع وقت الحكم بها(١١٦).

هذا ويُعتبر التعديل الثامن من أكثر التعديلات الدستورية الأمريكية التي تناولتها المحكمة الأمريكية العليا بأحكامها بسبب تنظيمه لمسألة تطبيق العقوبات وتنفيذها على المتهم، وبسبب تَبنِّي المحكمة الأمريكية العليا للمعيار المرن المذكور سابقًا لتقدير مدى قساوة العقوبة ومخالفتها للتعديل الثامن أكثر من تَبنِّيها لسوابقها القضائية المتعلقة بالتعديل الثامن؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٩٨٩ بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام ثمانية عشر عامًا لا تُعتبر عقوبة قاسية أو غير مألوفة؛ لذلك لا تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وذلك من خلال مراجعتها لقضية ستانفورد ضد كنتاكي(١١٧).

---

(١١٦) هذا وقد تناولت المحكمة الأمريكية العليا تفسير التعديل الثامن أول مرة في عام ١٨٧٨ في قضية ولكرسون ضد يوتا التي اتُّهم فيها شخص يُدعى سكوت ويلكرسون وأُدين بارتكابه جريمة القتل العمد وحُكم عليه من قِبل محكمة ولاية يوتا بالإعدام رميًا بالرصاص أمام الجمهور، وهي تُعد وسيلة ولاية يوتا لتنفيذ عمليات الإعدام، وقد استأنف ولكرسون حُكم الإعدام لكون طريقة تنفيذه تُعتبر قاسية وغير مألوفة. إلا أن المحكمة الأمريكية العليا حكمت بأن هذا النوع من عقوبة الإعدام الذي تأخذ به بعض الولايات لا يخالف التعديل الثامن لأن عقوبة الإعدام تكون قاسية إذا سببت آلامًا جسدية للمحكوم عليه بها أو تعذيبًا لا يمكن أن يتحمله أثناء عملية تنفيذها وأن تستمر معاناة من يتم تنفيذ عملية الإعدام عليه فترةً طويلة وغير مقبولة. Wilkerson v. Utah, 99 U.S. 130 (1879)

Allen Sultan, Recent Judicial Concepts of Cruel and Unusual Punishment, Villanova Law Review, Vol. 10, Issue 2 (Winter 1965), P. 271-286.
https://www.academia.edu/4690944/_Cruel_and_Unusual_Punishment_and_the_Death_Penalty_A_brief_review_of_the_history_and_evolution_of_the_Supreme_Court's_interpretation_with_regards_to_the_Eighth_Amendment

(١١٧) تتلخص وقائع قضية ستانفورد في اتهام حدث يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا يُدعى كيفين ستانفورد بارتكابه جريمة سطو مسلح على محطة وقود بتاريخ ١٩٨١/١/٧ بمدينة جيفرسون بولاية كنتاكي، واغتصابه المرأة التي كانت تعمل في المحطة، وبعد عملية السطو قام ستانفورد باختطافها إلى منطقة =

إلا أن المحكمة الأمريكية العليا خالفت حُكمها في قضية ستانفورد في عام ٢٠٠٥ عند نظرها لقضية روبر ضد سيمونز[١١٨] التي تتشابه تفاصيلها مع الجريمة التي ارتكبها ستانفورد؛ حيث أصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكمها الشهير باعتبار عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة عقوبة قاسية وغير مألوفة؛ وذلك لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور،[١١٩] وهذا الحكم أدى إلى إلغاء عقوبة إعدام الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا، وقد استندت المحكمة الأمريكية العليا على أربعة عوامل للوصول إلى هذا الحكم، هي:

٤ – الأحداث أقل نضجًا من البالغين.

٥ – الأحداث أقل قدرةً على تحمُّل المسؤولية.

٦ – سهولة التحكم في سلوك الأحداث واقتيادهم من قِبل أقرانهم.

٧ – عدم اكتمال مدارك الأحداث العقلية وسماتهم الشخصية بالمقارنة مع البالغين[١٢٠].

= مهجورة واغتصابها مرة أخرى ثُم قام بقتلها عن طريق إطلاق رصاصتين على مؤخرة رأسها وهي جالسة على ركبتيها بطريقة أقرب ما تكون إلى عملية الإعدام، وقد شهد كلٌ مَن تعامل مع ستانفورد بأنه لم يكن نادمًا على جريمته، بل كان فخورا بأنه ارتكب مثل هذه الجريمة وهو في هذا العمر، حتى إنه خلال محاكمته لم تَبدُ عليه أي علامة من علامات الندم، وهذا ما دعا محكمة ولاية كنتاكي إلى إصدار حُكم الإعدام عليه؛ ومن ثَم أيدت المحكمة الأمريكية العليا حُكم إعدام ستانفورد لعدم مخالفته التعديل الثامن من الدستور الأمريكي. إلا أنه لم يتم تنفيذ حُكم الإعدام على كيفين بسبب قيام حاكم ولاية كنتاكي بول باتون في تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٨ بتغيير عقوبة الإعدام إلى الحبس المؤبد.
Stanford v. Kentucky, 492 U.S. 361 (1989), Saper, A. (2014). Juvenile remorselessness: An unconstitutional sentencing consideration. NYU Rev. L. & Soc. Change, 38, 99, P. 135. https://www.oyez.org/cases/1988/87-5765

(١١٨) تبدأ وقائع القضية عندما اتفق حدث يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا يُدعى كريستوفر سيمونز مع صديقه على السطو على منزل سيدة عجوز في مدينة كيب بولاية ميسوري، وبالفعل قام روبر وصديقه بعملية السطو في تاريخ ١٩٩٣/٩/٩ وخطف السيدة العجوز بعد أن قاما بسرقتها، ثُم قاما بقتلها عن طريق رميها من فوق أحد جسور المدينة، وعلى الرغم من اعترافه بارتكاب الجريمة منذ لحظة القبض عليه فإنه بدا غير متأثر عندما قام بسرد تفاصيل الجريمة على المحققين وغير نادم على ارتكابه لجريمة قتل السيدة العجوز خلال مرحلتَي التحقيق والمحاكمة، حتى إن شريكه فيً الجريمة قال للمحققين بأن روبر قال له أثناء ارتكاب الجريمة بأنه سوف يحصل على حُكم مخفف إذا ما تم القبض عليه لأنه لا يزال قاصرًا، ولكن محكمة الولاية خالفت توقعاته وحكمت عليه بالإعدام، ولم يَرضَ روبر بالحكم واستأنفه أمام المحكمة الأمريكية العليا.
Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005), https://www.oyez.org/cases/2004/03-633

(١١٩)

(١٢٠) Adam Saper, Id, P. 99.

ومن ناحيةٍ أخرى فقد أسهم التغيُّر الذي حدث في وجهة نظر المجتمع الأمريكي منذ عام ١٩٨٨ بخصوص تَقبُّل فكرة إعدام الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، في إلغاء عقوبة إعدام الأحداث؛ حيث أصبح أغلب المجتمع الأمريكي في عام ٢٠٠٥ لا يؤيد فكرة إعدام الأحداث كما كان في السابق(١٢١).

ولكن ما يراه البعض تناقضًا في أحكام المحكمة الأمريكية العليا الأمريكية هو في الواقع تطبيق فعلي لرأي غالبية المجتمع الأمريكي في جميع الولايات؛ لأن أحكام المحكمة الأمريكية العليا تُمثِّل انعكاسًا حقيقيًا لوجهة النظر القانونية للمجتمع الأمريكي للمسألة القانونية التي تنظرها المحكمة الأمريكية العليا(١٢٢).

ثالثًا: مراحل إلغاء عقوبة إعدام الأحداث

حكمت المحكمة الأمريكية العليا بإلغاء تطبيق عقوبة إعدام الأحداث على مرحلتَين، وذلك على النحو التالي:

١- إلغاء عقوبة إعدام الأحداث الذين بلغوا سن الخامسة عشرة

في البداية تم إلغاء تطبيق عقوبة إعدام الأحداث في المرحلة الأولى على الأحداث الذين تبلغ أعمارهم سن الخامسة عشرة، وذلك عندما راجعت المحكمة الأمريكية العليا قضية طومسون ضد أوكلاهوما(١٢٣) في عام ١٩٨٨ حيث كان الجدل الدستوري في هذه القضية يدور حول مدى دستورية إعدام الأحداث الذين لم يبلغوا تمام الخامسة عشرة، وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا في هذه القضية بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين يبلغون سن الخامسة عشرة يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لكونها عقوبة قاسية وغير مألوفة؛(١٢٤) حيث استندت المحكمة الأمريكية العليا في حكمها في قضية طومسون على اعتبارين: الأول قانوني نشأ بعد فحص ومراجعة المحكمة للتشريعات المتعلقة بالأهلية القانونية للأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة؛ حيث تَبيَّن للمحكمة عدم مساواة هذه التشريعات بين الحقوق التي يتمتع بها الأحداث وتلك التي يتمتع بها البالغون؛ حيث إن القانون لا يسمح للأحداث بالتصويت

(١٢١) http://www.deathpenaltyinfo.org/Beijing07.pdf

(١٢٢) William Feldman, Role of International Human Rights Law in the American Decision to Abolish the Juvenile Death Penalty, The Appalachian Journal of Law, Vol. 7, Issue 1 (Winter 2007), P. 89.

(١٢٣) Thompson v. Oklahoma, 487 U.S. 815 (1988).

(١٢٤) Warren M. Kato, Juvenile Death Penalty, Journal of Juvenile Law, Vol. 18, P. 115 (1997).

أو المشاركة في هيئات المحلفين أو قيادة السيارة أو الزواج أو حتى شراء السجائر والمشروبات الكحولية وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها البالغون، وعليه فإذا كان القانون لا يساوي الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة بأبسط الحقوق التي يتمتع بها البالغون، فكيف يتساوون مع البالغين في إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام عليهم؟[١٢٥]

والاعتبار الثاني اجتماعي نتج بسبب تأثُّر المحكمة العليا بالرأي العام للمجتمع الأمريكي عند إصدار أحكامها، وهذا الأمر بدا جليًّا خلال تعامل المحكمة الأمريكية العليا مع جرائم الأحداث والفصل في دستورية تطبيق عقوبة الإعدام عليهم؛ حيث قامت المحكمة الأمريكية العليا في سبيل الفصل في مدى توافق تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة مع الدستور الأمريكي بمراجعة قرارات هيئات المحلفين المتعلقة بجرائم القتل العمد بشكل عام التي تُعَد انعكاسًا حقيقيًّا لرأي المجتمع الأمريكي خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ووجدت المحكمة الأمريكية العليا أن حالات إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة بدأت بالتناقص بشكلٍ كبير إلى الحد الذي أصبحت معه نادرة جدًّا؛ حيث بلغ عدد مَن حُكم عليهم بالإعدام بشكلٍ عام خلال فترة الثمانينيات ألفًا وثلاثمائة وتسعة وتسعين متهمًا مدانًا، وكان من بينهم خمسة أحداث فقط لم تبلغ أعمارهم سن الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة في جميع الولايات الأمريكية؛[١٢٦] وهذا الأمر يؤكد تَحوُّل وجهة نظر الشعب الأمريكي إلى عدم قَبول تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة، كما أن المحكمة الأمريكية العليا من خلال تحليل ومراجعة آخر الدراسات والأبحاث المتعلقة بالأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة وجدت أن الغالبية العظمى من هذه الدراسات والأبحاث تُشير بشكلٍ قاطع إلى أن هذه الفئة من الأحداث لم تكتمل مداركهم العقلية؛ لذلك فليس لديهم القدرة على تحمُّل نتائج وتبعات أفعالهم أو الإحساس بالمسؤولية، وكذلك ليس لديهم خبرة كافية للتمييز بين الخطأ والصواب، وذلك بالمقارنة مع البالغين.

كما يُضاف إلى ما سبق -في رأينا- استحالة تَحقُّق فكرة الردع في حالة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم سن الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة؛ لأن دوافع ارتكابهم لجرائم القتل تختلف بشكلٍ كبير عن دوافع البالغين لارتكاب نفس الجرائم[١٢٧].

(١٢٥) Saper, A. (2014). Juvenile remorselessness: An unconstitutional sentencing consideration. NYU Rev. L. & Soc. Change, 38, 99. P108.

(١٢٦) Victor L. Streib, Executing Juvenile Offenders: The Ultimate Denial of Juvenile Justice, 14 Stan. L. & Pol'y Rev. 121 (2003).

(١٢٧) Warren M. Kato, Juvenile Death Penalty, Id, P. 137.

٢- إلغاء عقوبة إعدام الأحداث الذين بلغت أعمارهم سن الثامنة عشرة

على الرغم من إلغاء المحكمة الأمريكية العليا لعقوبة إعدام الأحداث في عام ١٩٨٨ بسبب مخالفتها للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي لكونها عقوبة قاسية وغير مألوفة، فإن هذا الإلغاء كان مقتصرًا على الأحداث الذين بلغت أعمارهم سن الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة؛ لذلك تأخر إلغاء إعدام الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة لمدة سبعة عشر عامًا أخرى، وذلك عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا في قضية روبر ضد سيمونز في عام ٢٠٠٥ بأن تطبيق عقوبة الإعدام على الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة(١٢٨).

رابعًا: أسباب إلغاء عقوبة إعدام الأحداث

يتشابه السؤال المطروح في قضية روبر ضد سيمونز عام ٢٠٠٥ مع السؤال المطروح في قضية طومسون ضد أوكلاهوما في عام ١٩٨٨، إلا أن الاختلاف كان في عمر الأحداث المطلوب إلغاء عقوبة الإعدام في حقهم؛ حيث كان المطلوب في قضية طومسون ضد أوكلاهوما إلغاء عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، بينما كان المطلوب في روبر ضد سيمونز إلغاء عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، كما أن الأسباب التي أدت إلى إلغاء المحكمة الأمريكية العليا لعقوبة إعدام الأحداث متشابهة إلى حدٍّ كبير في القضيتين، إلا أن المحكمة في قضية روبر ضد سيمونز قامت بشرح المبررات التي دعتها إلى إلغاء عقوبة إعدام الأحداث لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة بشكلٍ أكبر، ويمكن حصر هذه المبررات على النحو التالي:

١- تخلِّي الكثير من الولايات عن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث

بعد قيام المحكمة الأمريكية العليا بمراجعة القوانين المتعلقة بإعدام الأحداث في جميع الولايات الأمريكية تَبيَّن بشكلٍ واضح تخلِّي عدد كبير من الولايات عن تطبيق عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، وازداد بشكلٍ كبير منذ حكمها في قضية طومسون ضد أوكلاهوما عام ١٩٨٨؛ حيث بلغ عدد الولايات التي باتت ترفض تطبيق عقوبة إعدام الأحداث ثلاثين ولاية؛ مما يشكل أغلبية الولايات

(١٢٨) https://www.wcl.american.edu/journal/genderlaw/13/borra3.pdf

التي تتألف منها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر يدل بشكلٍ جليٍّ على اقتناع المُشرِّعين في أغلب الولايات الأمريكية بأن الأحداث مختلفون عن الراشدين ومن ثَم يجب أن يُعامَلوا بطريقةٍ مختلفة عن الراشدين، ويجب ألا يَتساوَوا مع البالغين في إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام عليهم إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد(١٢٩).

٢- عدم مساواة الأحداث بالراشدين في بعض الحقوق

في جميع الولايات الأمريكية لا يتساوى الأحداث بالراشدين في التمتُّع بكثير من الحقوق؛ حيث لا يُسمح للحدث حتى عمر الثامنة عشرة بالعمل أو التصويت أو الزواج أو الاشتراك في هيئات المحلفين أو قيادة السيارة أو ممارسة التجارة أو حتى شراء السجائر؛ وعليه فإذا كان القانون لا يساوي بين الراشدين والأحداث في التمتُّع بهذه الحقوق، فكيف يساوي بين الراشدين والأحداث في إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام، حيث يَعتبر القانون الأمريكي الأحداثَ مكلفين في تحمُّل تطبيق عقوبة الإعدام عليهم(١٣٠).

٣- عدم تساوي المدارك والقدرات العقلية بين الأحداث والراشدين

توصلت المحكمة الأمريكية العليا إلى عدم تساوي المدارك والقدرات العقلية بين الأحداث والراشدين، وذلك بعد مراجعة آخر الدراسات والأبحاث على تفكير الأحداث وطريقة تَصرُّفاتهم؛ حيث أصبح راسخًا لدى المحكمة أكثر من أي وقتٍ آخر أن الأحداث مختلفون عن الراشدين؛ إذ تشير جمع الدراسات في هذا الشأن إلى أن الأحداث أقل نضجًا وتحمُّلًا للمسؤولية، وأقل قدرةً على فهم وتَصوُّر تبعات تَصرُّفاتهم بالمقارنة مع الراشدين؛ وذلك بسبب عدم اكتمال إدراكهم العقلي؛ وعليه فليس من المنطقي مساواة الأحداث بالبالغين في تطبيق عقوبة الإعدام عليهم(١٣١).

٤- عقوبة إعدام الأحداث لا تُحقِّق فكرة الردع

الردع هو بمثابة إنذار للأفراد عن طريق التهديد بتوقيع العقوبة على كلِّ مَن يرتكب جريمة كما حدث مع الجاني؛ الأمر الذي يساعد على الحد من انتشار وارتفاع

(١٢٩) http://www.ncsl.org/research/civil-and-criminal-justice/juvenile-age-of-jurisdiction-and-transfer-to-adult-court-laws.aspx

(١٣٠) Roper, 543 U.S. P. 569, Saper, A. (2014). Juvenile remorselessness: An unconstitutional sentencing consideration. NYU Rev. L. & Soc. Change, 38, 99. P. 108.

(١٣١) Roper, 543 U.S. P. 570, And See Laurence Steinberg & Elizabeth S. Scott, Less Guilty by Reason of Adolescence: Developmental Immaturity, Diminished Responsibility, and the Juvenile Death Penalty, 58 AM. PSYCHOLOGIST 1009 (2003).

معدلات الجرائم، وتقوم فكرة الردع على عملية مواجهة البواعث الإجرامية بأخرى مضادة للإجرام تتساوى معها أو تتفوق عليها فتمنع الأفراد من سلوك الجريمة؛ لذلك يُعتبر الردع من أهم أهداف العقوبة(١٣٢). إلا أن أغلب فقهاء القانون في الولايات المتحدة يَرَون أن فكرة الردع لا يمكن أن تتحقق من خلال تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث أيًا كانت أعمارهم، والسبب في هذا الأمر يكمن في الاختلاف الواضح في الأسباب التي تدفع الأحداث إلى ارتكاب الجرائم عن الأسباب التي تدفع البالغين إلى ارتكابها، وهذا ما دفع المحكمة الأمريكية العليا إلى الاقتناع بهذا الرأي(١٣٣).

٥- تغير قناعة المجتمع الأمريكي بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث

خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي نجح الكثير من وسائل الإعلام وجمعيات حماية الأطفال في تغيير قناعة المجتمع الأمريكي إلى أنه من الخطأ إعدام الأحداث، وهذا الأمر قد أدى بطريقةٍ غير مباشرة إلى إقناع المحكمة الأمريكية العليا في قضية طومسون ضد أوكلاهوما عام ١٩٨٨ بأن عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم تمام الخامسة عشرة تُعتبر مخالفة للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة، ومن ثَم الحكم بعدم دستوريتها(١٣٤).

وبعد هذا النجاح كثَّفَت هذه الجمعيات ووسائل الإعلام التي تُساندها جهودها في إقناع المجتمع الأمريكي بأن الأحداث حتى سن الثامنة عشرة يختلفون عن الراشدين كونهم لا يَعُون طبيعة وخطورة تَصرُّفاتهم؛ الأمر الذي يستوجب عدم مساواتهم مع الراشدين من حيث تطبيق عقوبة الإعدام عليهم، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في دول العالم المتقدم التي لا تزال تُطبِّق عقوبة الإعدام على الأحداث. وبالفعل نجحت هذه الجمعيات ووسائل الإعلام التي تُساندها في تغيير رأي أغلبية المجتمع الأمريكي في عدم تَقبُّل تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث خلال فترة تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وفي العام ٢٠٠٥ في قضية روبر ضد سيمونز، وبعد أن قامت المحكمة الأمريكية العليا بفحص ومراجعة قرارات هيئات المحلفين

(١٣٢) http://www.merriam-webster.com/dictionary/deterrence , Christine Chamberlin, Not Kids Anymore: A Need for Punishment and Deterrence in the Juvenile Justice System, 42 B.C. L. Rev. 391, 399 and 405 (2001).

(١٣٣) Roper, 543 U.S. P. 570.

(١٣٤) المرجع السابق، صفحة ٥٦٨.

في الولايات المختلفة في قضايا القتل التي يرتكبها الأحداث، وجدت المحكمة أن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث أصبح نادرًا جدًّا بعد قضية طومسون ضد أوكلاهوما؛ مما يعكس تَحوُّل رأي المجتمع الأمريكي إلى عدم قَبول تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث؛ ولذلك حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن عقوبة الإعدام المُطبَّقة على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة تُعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة؛ لذلك فهي تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي، وهذا ما دفع جميع الولايات الأمريكية لاحقًا إلى رفع سن الحدث إلى عمر الثامنة عشرة لكي يتوافق مع حُكم المحكمة الأمريكية العليا(١٣٥).

الفرع الثاني: الضوابط الدستورية لتطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث وفقًا للتعديل الثامن

يَتبنَّى المُشرِّع في الولايات المتحدة الأمريكية نوعَين من عقوبة الحبس المؤبد؛ الأولى هي عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بحيث يبقى المتهم المدان في الحبس طوال حياته حتى يموت فيه، والنوع الآخر هو الحبس المؤبد المقرون بعدد سنوات تصل إلى الحبس مدى الحياة(١٣٦).

ووفقًا للقانون في الولايات الأمريكية، فإنه يجيز تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث منذ سن قيام المسؤولية الجنائية، والتي تكون في بعض الولايات في عمر عشر سنوات وحتى بلوغ الحدث عمر ثماني عشرة سنة؛(١٣٧) حيث لا يفرق القانون الأمريكي بين الحدث والراشد في إمكانية تطبيق عقوبة

(١٣٥) المرجع السابق، صفحة ٥٧٢.

(١٣٦) مثل أن يتم الحُكم على المتهم بالحبس عدة سنوات قد تصل حتى الحبس مدى الحياة، مثل أن تحكم المحكمة على المتهم بالحبس من خمس عشرة سنة إلى الحبس مدى الحياة؛ حيث تقوم لجنة الإفراج المشروط بعد أن يقضي المتهم فترة الخمس عشرة سنة بمقابلته ومراجعة ملفه للتأكد من حُسن سلوكه خلال فترة سجنه ومدى إعادة تأهيله ومن ثَم تقوم بالإفراج المشروط بحُسن سلوكه خلال فترة الاختبار التي تُحدِّدها لجنة الإفراج، أما إذا رأت اللجنة أن المسجون لم يكن حَسَن السلوك خلال فترة حبسه أو لم تتم إعادة تأهيله بالشكل المطلوب فإنها لا تأمر بالإفراج المشروط عنه وتأمر ببقائه في السجن، وتتم إعادة هذا الإجراءات مرة كل عام إلى حين أن تتأكد اللجنة من استحقاق السجين الإفراج المشروط، وإلا فإن هذا السجين سوف يبقى في السجن إلى أن يموت فيه.
http://www.newyorker.com/news/news-desk/the-meaning-of-life-without-parole

(١٣٧) Cipriani,D. Children's Rights and the Minimum Age of Criminal Responsibility: A Global Perspective, Ashgate 2009, p. 221 – 222.

الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط في حالة ارتكاب الحدث جريمة جسيمة وتمت إحالته إلى محكمة الراشدين ليُحاكَم كراشد(١٣٨).

أولًا: المعيار الدستوري لتحديد قانونية عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث بدون فرصة إطلاق السراح المشروط

ينص التعديل الثامن من الدستور الأمريكي على أنه: «لا يجوز فرض عقوبة قاسية وغير مألوفة»؛(١٣٩) لذلك فإن تحديد مدى دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المُطبَّقة على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عامًا إنما تُحدِّدها المعايير المنصوص عليها في التعديل الثامن، وهي: أولًا: ألا تكون العقوبة قاسية وثانيًا: أن تكون العقوبة مألوفة.

هذا وقد بيَّنَت المحكمة الأمريكية العليا متى تُعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة بقولها: تُعتبر العقوبة قاسية إذا سبَّبَت آلامًا جسدية أو معنوية مبالغًا فيها للمحكوم عليه بها، أو كان فرضها غير مُبرَّر ولا تتناسب مع جسامة الجريمة المرتكبة، بينما تكون العقوبة غير مألوفة إذا كانت غير عادية ونادرة ومن غير الدارج فرضها، ويجب أن يتم الرجوع إلى المجتمع المراد تنفيذ العقوبة فيه؛ فما يصلح لمجتمعٍ معين في وقتٍ معين قد لا يصلح لمجتمعٍ آخر في وقتٍ آخر؛ فعلى سبيل المثال، عقوبة الرمي بالرصاص كأحد

(١٣٨) هذا وقد تَبنَّت الولايات المتحدة نظام إحالة الأحداث ليُحاكَموا كراشدين مع تزايد عنف الجرائم التي ارتكبها الأحداث خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وضغط الرأي العام الأمريكي، وبدأت الولايات بالتشدد مع الأحداث لتحقيق الردع؛ وذلك عن طريق إنقاص العمر الواجب لإحالة الأحداث إلى محكمة البالغين وتشديد العقوبات المطبقة عليهم إلى درجة أنه أصبح من المألوف، بل ومن الطبيعي، تطبيق عقوبة الإعدام والحبس المؤبد دون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة إذا ارتكبوا جرائم جسيمة، مثل القتل العمد من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والاغتصاب والسطو والإيذاء البليغ بعد أن كان هذا الأمر غير مألوف ونادرًا جدًا في السابق. الدكتور يوسف حجي المطيري ، محاكمة الأحداث كبالغين: وسيلة لمواجهة إجرام الأحداث، دراسة في القانون الأمريكي مقارناً بالقانون الكويتي (بحث منشور في مجلة كلية الحقوق جامعة الكويت - العدد ٢- يونيو ٢٠١٨ - السنة ٤٢)

Tera Agyepong, Children Left behind Bars: Sullivan, Graham, and Juvenile Life without Parole Sentences Northwestern University Journal of International Human Rights, Vol. 9, Issue 1 (2010), P. 9, Cipriani,D. Children's Rights and the Minimum Age of Criminal Responsibility: A Global Perspective, Ashgate 2009, p. 221 - 222.

(١٣٩) التعديل السادس من الدستور الأمريكي.
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html

خيارات وسيلة الإعدام لا تُعَد عقوبة قاسية بالنسبة إلى المجتمع في ولاية يوتا، على عكس المجتمع في باقي الولايات التي تَعتبرها عقوبة قاسية؛ لذلك لا تأخذ بها. كما أن تحديد مدى قساوة العقوبة يجب أن يتم بحثه وقت تطبيقها فقد تُعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة في وقتٍ معين، وتعتبر غير ذلك في وقتٍ لاحق، كما هي الحال في عقوبتَي الإعدام والحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المُطبَّقة على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عامًا؛[١٤٠] حيث كانت عقوبات مألوفةً في المجتمع الأمريكي خلال فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بسبب ارتفاع معدلات وعنف الجرائم التي ارتكبها الأحداث في تلك الفترة، إلا أن الأمر اختلف مع بداية هذا القرن بسبب ضغط جمعيات حماية الأطفال ووسائل الإعلام التي تؤيدها؛ حيث أدى هذا الضغط إلى تغيير الرأي العام الأمريكي؛ حيث أصبحت غالبية الشعب الأمريكي تَعتبرها عقوبات قاسية وغير مألوفة؛ لذلك لا يمكن فرضهما على الأحداث[١٤١].

ثانيًا: معيار المحكمة الأمريكية العليا لتحديد قساوة عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المُطبَّقة على الأحداث وعدم مألوفيتها

تبَنَّت المحكمة الأمريكية العليا معيارَين لتحديد قساوة عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المُطبَّقة على الأحداث وعدم مألوفيتها؛ المعيار الأول نوعي من خلال مراجعتها لقضية جراهام ضد فلوريدا، والمعيار الثاني شخصي من خلال مراجعتها لقضية ميلر ضد ألاباما، وذلك على النحو التالي:

١- تبَنِّي المحكمة الأمريكية العليا للمعيار النوعي للجريمة لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث

لم يكن لدى المحكمة الأمريكية العليا معيار واضح وثابت لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث حتى عام ٢٠١٠؛ حيث راجعت المحكمة الأمريكية العليا مدى ملاءمة عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث في غير جرائم القتل العمد مع المعايير المنصوص عليها بالتعديل الثامن، وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة في قضية

(١٤٠) William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, P. 7.

(١٤١) المرجع السابق، صفحة ٥.

جراهام ضد فلوريدا،[١٤٢] التي حكمت فيها محكمة ولاية ألاباما في عام ٢٠٠٣ على المتهم بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط[١٤٣].

وفي عام ٢٠٠٥، أي بعد سنتين من الحكم على جراهام، أصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكمًا شهيرًا يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث من خلال قضية روبر ضد سيمونز؛ حيث حكمت بأن الأحداث مختلفون عن البالغين؛ لذلك يجب أن يُعامَلوا بطريقةٍ مختلفة عن البالغين بالنسبة إلى العقوبة السالبة للحياة؛ وعليه فإن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم ثمانية عشر عامًا تُعتبر عقوبة قاسية وغير مألوفة لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي. وهذا ما جعل محامي جراهام يطعن على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا عام ٢٠٠٥؛ حيث دفع بأن الحكم على جراهام قد خالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي مستندًا على حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية روبر ضد سيمونز[١٤٤].

(١٤٢) https://www.oyez.org/cases/2009/08-7412

(١٤٣) تتلخص وقائع قضية جراهام في اتهام حدث يُدعى تيرانس جراهام يبلغ من العمر ستة عشر عامًا، وهو أمريكي من أصل أفريقي من أسرة مفككة ووالِدَين مدمنَين على المخدرات، في شهر يوليو ٢٠٠٣، بالشروع في سرقة مطعم في مدينة جاكسون فيل بولاية فلوريدا بعد أن قام بضرب صاحب المطعم بقضيبٍ من الفولاذ على رأسه، وقد حُوكم جراهام كبالغ وحُكم عليه بعد أن قَبِل اتفاق النيابة بالاعتراف بالذنب مقابل تخفيف الحُكم عليه بوضعه تحت الاختبار القضائي مقابل حُسنِ سيره وسلوكه لمدة ثلاث سنوات؛ إلا أنه بعد مرور ستة أشهر، أي في شهر ديسمبر ٢٠٠٣، قُبض على جراهام متلبسًا بارتكابه لجريمة سطو مسلحٍ على منزل في نفس المدينة مع اثنين من أصدقائه؛ وبسبب ارتكاب جراهام للجريمة الثانية التي تُعَد جنايةً خلال فترة الاختبار القضائي للجريمة التي تُعَد جنايةً أيضًا؛ مما يعكس الدوافع الإجرامية الخطرة لجراهام؛ حكمت عليه محكمة ولاية فلوريدا بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط.

(١٤٤) تمثلت الدفوع الدستورية التي قدَّمها محامي جراهام فيما يلي: ١- لا يمكن مساواة الأحداث الذين تبلغ أعمارهم ستة عشر عامًا بالبالغين في العقوبة؛ لأن الأحداث مختلفون عن البالغين في تَوقُّع وتَحمُّل نتيجة سلوكهم الخطأ؛ وذلك بسبب عدم اكتمال الإدراك العقلي لديهم بالمقارنة مع البالغين بحسب آخر الأبحاث والدراسات من قِبل علماء النفس في هذا الشأن، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية روبر. ٢- الحكم على حدثٍ بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح هو بمثابة الحكم عليه بالإعدام؛ لأن هذا الحدث لن يخرج من السجن أبدًا وسوف يمكث بقية حياته فيه وسوف يموت فيه وهذه العقوبة تُعتبر عقوبة قاسية. ٣- إذا كانت المحكمة لا تعاقب البالغ بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط إذا ارتكب جريمة سرقة، فكيف تعاقب الحدث بالمؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط إذا ارتكب جريمة سرقة أثناء فترة الاختبار القضائي كما هي الحال في قضية جراهام؟ ٤- إذا كان التوجه العام في جميع الولايات الأمريكية خلال العَقد الماضي يسير نحو عدم تشديد العقوبة على الأحداث واستخدام الرأفة معهم، فكيف تتعسف المحكمة مع جراهام، وذلك بمعاقبته بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بسبب ارتكابه جريمة سرقة؟ ٥- إذا كانت المحكمة الأمريكية العليا قد حكمت بشكلٍ صريح ومباشر في قضية روبر بعدم دستورية عقوبة إعدام الأحداث لأنها عقوبة قاسية وغير مألوفة، فإن الأمر كذلك في عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المُطبَّقة على الأحداث.

وبالفعل استطاع محامي جراهام في النهاية أن يُقنِع المحكمة الأمريكية العليا بوجهة نظره؛ حيث استجابت المحكمة لطلبه وحكمت بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط المُطبَّقة على الأحداث إذا لم تكن الجريمة التي ارتكبوها جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى (سبق الإصرار) لكونها عقوبة قاسية وغير مألوفة ومن ثَم مخالفة للتعديل الثامن، إلا أن السبب الرئيسي في وصول المحكمة الأمريكية العليا إلى هذه النتيجة يعود إلى حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية روبر وقضية جراهام؛ حيث إن الأسباب التي أدت إلى الحكم في القضيتين تشابهت إلى حدٍّ كبير؛ فقد أقرت المحكمة الأمريكية العليا في حُكمها في قضية جراهام بأن الأحداث الذين لم يرتكبوا جريمة قتل عمد لا يمكن أن تُطبَّق عليهم عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط؛ لأن الأحداث يختلفون عن البالغين من حيث قدرتهم على فهم طبيعة تَصرُّفاتهم وتحمُّل النتائج المترتبة على هذه التصرفات؛ وذلك بسبب نقصٍ في الإدراك لديهم، حيث إن الحدث حتى سن الثامنة عشرة لم تكتمل لديه المدارك العقلية بالمقارنة مع من تعدَّى عمره الثامنة عشرة، وذلك وفقًا لآخر النتائج التي توصل إليها العلماء وآخر الدراسات والأبحاث في هذا الشأن؛[١٤٥] لذلك بيَّنَت المحكمة الأمريكية العليا بشكلٍ صريح في قضية جراهام عام ٢٠١٠ أن الأحداث الذين تبلغ أعمارهم ست عشرة سنة هم أقل نضجًا وخبرةً من البالغين؛ لذلك من غير المنطقي مساواتهم بالبالغين من حيث نوع العقوبة وطبيعتها إذا ارتكبوا جرائم غير القتل العمد[١٤٦].

(١٤٥) Robert Johnson, Eighth Amendment Analysis of Juvenile Life without Parole: Extending Graham to All Juvenile Offenders, An, University of Maryland Law Journal of Race, Religion, Gender and Class, Vol. 12, Issue 1 (2012), P. 101.

(١٤٦) هذا ويُعتبر حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية جراهام ضروريًا لتحقيق مبدأ عدالة العقوبة في الجرائم الكبرى التي يرتكبها الأحداث؛ لأن الأحداث الذين يرتكبون جرائم قتل عمد لن تُطبَّق عليهم عقوبة الإعدام بعد حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية روبر ضد سيمونز في عام ٢٠٠٥، وهو ما نص على عدم دستورية عقوبة إعدام الأحداث الذين لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة؛ وعليه سوف تكون العقوبة البديلة للأحداث في جرائم القتل العمد عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط بدلًا من عقوبة الإعدام، وفي المقابل فإن عقوبة الأحداث الذين لم يرتكبوا جرائم قتل قد تكون مؤبدًا؛ أي كيف تتم مساواة الحدث الذي يرتكب جريمة قتل عمد بالحدث الذي يرتكب جريمة سرقة مثلًا بعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط؛ لذلك فإن حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية جراهام كان لازمًا لتحقيق مبدأ عدالة العقوبة للجرائم الكبرى التي يرتكبها الأحداث.
Robert Johnson, Eighth Amendment Analysis of Juvenile Life without Parole: Extending Graham to All Juvenile Offenders, An, University of Maryland Law Journal of Race, Religion, Gender and Class, P. 104

وبذلك أصبح المعيار في تحديد دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح على الأحداث في حكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية جراهام ضد فلوريدا هو نوع الجريمة؛ فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث قتلًا عمدًا من الدرجة الأولى كانت عقوبة الحبس المؤبد المفروضة عليه دستورية، أما إذا لم تكن كذلك فإن عقوبة الحبس المؤبد المفروضة على الحدث تخالف التعديل الثامن بسبب كونها عقوبة قاسية وغير مألوفة مهما بلغت قسوة تفاصيل الجريمة التي ارتكبها الحدث.

إلا أننا نرى أن المحكمة الأمريكية العليا في قضية جراهام قد ناقضت نفسها في بعض الأجزاء في حُكمها؛ حيث إنها أقرت بشكلٍ صريح بأن الأحداث يختلفون عن البالغين في معرفة وتقبُّل النتائج التي يمكن أن تَنتج عن سلوكهم المخالف وعدم اكتمال إدراكهم العقلي بالمقارنة مع البالغين؛ لذلك يجب عدم مساواتهم بالبالغين في عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط إذا ارتكبوا غير جرائم القتل العمد، ومع ذلك فإن المحكمة الأمريكية العليا لا ترى مانعًا من تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد كما هي الحال مع البالغين؛ مما يناقض موقفها تجاه الأحداث.

٢- تَبنِّي المحكمة الأمريكية العليا للمعيار الشخصي الإجرائي للجريمة لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث

لم يستمر طويلًا تَبنِّي المحكمة الأمريكية العليا للمعيار النوعي للجريمة لتحديد مدى دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث؛ حيث عدلت عنه لاحقًا بسبب التناقض الوارد في المعيار لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد على الأحداث؛ حيث يقر المعيار بأن الأحداث مختلفون لذلك يجب عدم مساواتهم بالراشدين، ومع ذلك يُقِر بأن تطبيق عقوبة الحبس المؤبد مدى الحياة على الأحداث في جرائم القتل العمد دون النظر إلى أي ظروف أخرى يُعَد عقوبة دستورية لأنها عقوبة غير قاسية؛ حيث أدى هذا التناقض إلى عدم استمرار تبَنِّيه من قِبل المحكمة الأمريكية العليا لأكثر من سنتين ونصف، وذلك عندما عدلت عنه المحكمة الأمريكية العليا خلال نظرها لقضية ميلر ضد ألاباما؛[١٤٧] حيث حكمت محكمة ولاية ألاباما على ميلر

(١٤٧) تتلخص وقائع قضية ميلر في قيام حدث يبلغ من العمر أربعة عشر عامًا يُدعى إيفان ميلر مع صديقه سميث الذي يبلغ ستة عشر عامًا، في تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥، باقتحام منزل جارهما الذي يُدعى كونان؛ حيث قام ميلر بضربه بعصا كرة المضرب على رأسه حتى فقد الوعي بهدف سرقة محفظته، وبعد ضربه تركاه غارقًا في دمائه ليعود الحدثان مرةً أخرى في وقت لاحق من ذلك اليوم إلى منزل كونان =

بالحبس المؤبد دون فرصة إطلاق السراح المشروط[١٤٨] على الرغم من إقرار الطبيب النفسي الذي قام بفحص ميلر بأنه يعاني من حالة فرط الحركة وقلة الانتباه وعدم إطاعة الأوامر وعدم الاهتمام بالنتائج المترتبة على سلوكه،[١٤٩] كما كانت هناك عدة محاولات للانتحار قام بها ميلر خلال حياته أُدخِل على أثرها إلى عدة برامج نفسية.

وهذا ما دعا محامي ميلر إلى الطعن على حُكم محكمة ألاباما أمام المحكمة الأمريكية العليا بأن عقوبة ميلر قاسية وغير مألوفة ومخالفة للتعديل الثامن من الدستور، مؤسسًا طعنه على اعتبارين دستوريين؛ الأول: أن تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الحدث الذي يبلغ أربعة عشر عامًا يخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة، والثاني: أن تطبيق النص المتعلق بإلزام المحكمة بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الحدث إذا ارتكب جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى دون الاعتداد بأي ظروف مخففة وتقديرية للقاضي يخالف التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي[١٥٠].

وبعد مداولةٍ طويلة بين أعضاء المحكمة الأمريكية العليا حكمت المحكمة الأمريكية العليا في النهاية بأغلبية خمسة أعضاء ضد أربعة حُكمًا شهيرًا أثار الكثير من الجدل بين مؤيدي ومعارضي تشديد العقوبات على الأحداث لتحقيق الردع؛ حيث حكمت بعدم دستورية تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى إذا لم تُراجِع المحكمة الظروف المتعلقة بالمتهم وظروف ارتكابه للجريمة،[١٥١] كما حكمت بعدم دستورية النص المتعلق بإلزام المحكمة

= لكي يقوما بإشعال النار في المنزل، وقد أثبت تقرير الأدلة الجنائية بأنه قد مات بسبب الحريق ولم يمت بسبب الضرب؛ أي أن المجني عليه كان على قيد الحياة عندما أشعلا النار في منزله، وقد اعترف ميلر أثناء التحقيق معه في قسم الشرطة بتفاصيل الجريمة التي ارتكبها على أمل أن يحصل على حُكم مخفف، إلا أنه لم تَبدُ عليه أي علامة من علامات الندم أثناء سرد التفاصيل المزعجة لجريمته، وبسبب الطبيعة المتوحشة لجريمة ميلر تمت محاكمته كبالغ في محكمة جنايات ألاباما وليس محكمة الأحداث.

Miller v. Alabama, 132 S. Ct. 2455, 2462 (2012)

(١٤٨) ينص قانون ولاية ألاباما على تطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط عند ارتكاب جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى (سبق الإصرار) كعقوبة إلزامية ودون أي سلطة تقديرية من القاضي لتغيير العقوبة بسبب أي ظرف.

(١٤٩) http://www.tabibnafsany.com/child_ADHD.html

(١٥٠) http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html

(١٥١) William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, P. 4.

بتطبيق عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الحدث إذا ارتكب جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى دون الاعتداد بأي ظروف مخففة وتقديرية للقاضي؛ وذلك لمخالفتها التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي والنصوص المتعلقة بسلطة القاضي لتقدير العقوبة والظروف المخففة للعقوبة على المتهم(١٥٢).

هذا وقد بدا واضحًا انعكاس أسباب حُكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية روبر ضد سيمونز(١٥٣) عام ٢٠٠٥ وحكمها في قضية جراهام ضد فلوريدا(١٥٤) عام ٢٠١٠ على قضية ميلر ضد ألاباما؛(١٥٥) حيث توصلت المحكمة الأمريكية العليا في قضية ميلر عام ٢٠١٢ إلى أن الأحداث حتى عمر الثامنة عشرة هم في الواقع مختلفون عن البالغين في أسباب وظروف ارتكابهم لجرائم القتل العمد، وذلك وفقًا لآخر الدراسات في هذا الشأن؛ لذلك فإن تطبيق محاكم الولايات لعقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث دون أن تتم دراسة ومراجعة الأسباب والظروف التي دفعتهم لارتكابهم جرائم القتل العمد تُعتبر عقوبة غير دستورية؛ وذلك لمخالفتها المعايير التي ينص عليها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي.

كما أكدت المحكمة الأمريكية العليا في حكمها في قضية ميلر بأن عقوبة الحبس المؤبد المُطبَّقة على الحدث إذا ارتكب جريمة قتل عمد يجب أن يتم تطبيقها بعد الرجوع إلى العوامل التالية:

١ - الدور الذي لعبه الحدث في جريمة القتل.

٢ - دراسة الظروف الشخصية والموضوعية التي دفعت الحدث إلى ارتكاب الجريمة.

٣ - تحديد دور الأسرة في التأثير على سلوك الحدث ومدى انعكاس هذا الدور على الحدث أثناء ارتكابه لجريمة القتل.

٤ - معرفة درجة نضج الحدث بالمقارنة مع أقرانه.

حيث أثبتت آخر الدراسات في هذا الشأن أن هذه العوامل تُعتبر الأسباب الرئيسية والمؤثرة التي تدفع الحدث دائمًا إما إلى سلوك طريق الإجرام أو إلى سلوك الطريق السليم(١٥٦).

---

(١٥٢) المرجع السابق.
(١٥٣) https://www.oyez.org/cases/2004/03-633
(١٥٤) https://www.oyez.org/cases/2009/08-7412
(١٥٥) https://www.oyez.org/cases/2011/10-9646
(١٥٦) Jennifer S. Breen, Mandating Discretion: Juvenile Sentencing Schemes after Miller v. Alabama, American Criminal Law Review, Vol. 52, Issue 2 (2015), P. 293.

كما أكدت المحكمة على أن مسألة تقدير مدة العقوبة التي من المفترض أن تُطبَّق على الحدث يجب أن تكون متوازية مع إمكانية تَقبُّل الحدث لإعادة التأهيل ومدى إمكانية إعادة تأهيله من عدمها، وهذا الأمر ليس هينًا؛ إذ يجب على المحكمة في سبيل التأكد من حالة الحدث السلوكية أن تقوم بدراسة ومراجعة العوامل السابقة والتي من شأنها تحديد سلوكه، سواءٌ كان إيجابيًا أو سلبيًا(١٥٧).

وفي رأينا أن تأكيد المحكمة الأمريكية العليا على ضرورة مراجعة العوامل السابقة لتحديد مدة العقوبة على الحدث إذا ارتكب جريمة القتل العمد هو في الواقع بحث إمكانية تطبيق أي ظروف مُخفِّفة للعقوبة على الحدث؛ حيث إن دوافع الحدث لارتكاب جريمة القتل العمد دائمًا تكون مختلفة عن دوافع البالغ لارتكاب الجريمة، والسبب في ذلك أن أسباب ارتكاب البالغ لجريمة القتل العمد عادةً ما تكون الطمع أو الحقد أو الغيرة أو حب الذات وغيرها من الأسباب الذاتية الدنيئة، على عكس الأسباب التي تدفع الحدث لارتكاب جريمة القتل والتي غالبًا ما تكون بسبب التفكُّك الأُسري أو البيئة السيئة المحيطة بالحدث والتي نشأ فيها، أو تَعرُّض الحدث لسوء معاملة، سواءٌ في مرحلة الطفولة أو مرحلة المراهقة، وهذه الأسباب ليس للحدث أيُّ دورٍ في وجودها أو استمرارها، كما أن هذه الأسباب في الواقع هي العوامل التي نصت المحكمة الأمريكية العليا على ضرورة مراجعتها من قِبل محكمة الولاية قبل تقرير مدة العقوبة على الحدث في جرائم القتل العمد، والتي إن وُجدت فإنها ستكون بلا شكٍّ أسبابًا ومبرراتٍ قانونية ومنطقية لتخفيف العقوبة على الحدث، ومن ثَم لن تحكم محكمة الولاية على الحدث بالحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط لأنها أقسى عقوبة يمكن أن يحصل عليها الحدث إذا ارتكب جريمة قتل عمد، خصوصًا بعد إلغاء المحكمة الأمريكية العليا لعقوبة الإعدام في جرائم القتل العمد في قضية روبر عام ٢٠٠٥(١٥٨).

الخاتمة والنتائج:

من خلال هذه الدراسة التي تتناول الحدود الدستورية للعقوبة في الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا للتعديل الثامن من الدستور الأمريكي، بالإضافة إلى مناقشة المعايير التي تَبنَّتها المحكمة الأمريكية العليا لتحديد متى تُعتبر العقوبة قاسية وغير مألوفة، وذلك من

(١٥٧) المرجع السابق.

(١٥٨) Kiley Bonk, In the Courts: Life without Parole - The New Death Sentence for Juveniles Children's Legal Rights Journal, Vol. 27, Issue 4 (2007), P. 77-78.

خلال شرح وتحليل تلك المعايير، والأسباب التي أدت إلى تغيير هذه المعايير، توصلنا إلى النتائج التالية:

- لم تتبنَّ المحكمة الأمريكية العليا تعريفًا محددًا لمفهوم العقوبة القاسية وغير المألوفة، والسبب في هذا الأمر يعود إلى طبيعة اختصاص المحكمة الأمريكية العليا الذي ينحصر في بحث وقائع القضية والتأكد من عدم مخالفتها للدستور، وفحص طلبات الخصوم للتأكد من مدى دستورية العقوبة المفروضة على المتهم، وليس من اختصاص المحكمة الأمريكية العليا وضع تعريف للمسائل القانونية المُتنازَع على مدى دستوريتها.
- اتبعت المحكمة الأمريكية العليا معيارًا مرنًا عند تقرير دستورية العقوبة المفروضة على المتهم، يتمثل في إحداث عملية توازن بين نوعية العقوبة مع درجة جسامة الجريمة المُرتكَبة من قِبل المتهم وبحث آخِر استطلاعات الرأي لنوعية العقوبة المُتنازَع على دستوريتها في جميع الولايات الأمريكية وآراء الأعضاء الذين تتألف منهم المحكمة وقت نظر المحكمة الأمريكية العليا للقضية وليس وقت حدوث الجريمة.
- تُعتبر قساوة العقوبة وعدم مألوفيتها معنيَين مستقلَّين وغير مترابطَين؛ حيث إن المُشرِّع الدستوري عندما أقر التعديل الثامن لبيان الحدود الدستورية للعقوبة إنما كان يقصد بقوله لا تتصف العقوبة بالقسوة أي الوحشية وألَّا تكون منافية للإنسانية، وقوله لا تتصف بعدم المألوفية أي ألَّا تكون غير عادية وغير متعارف عليها بالمجتمع؛ فقد كان يقصد معنيَين مختلفَين وغير مترابطَين، حيث إن العقوبة يمكن أن تكون عقوبة قاسية وعادية، كما يمكن أن تكون غير عادية ولكنها غير قاسية، ويمكن أن تكون العقوبة أيضًا قاسية وغير مألوفة معًا.
- لم تتدخل المحكمة الأمريكية العليا لتُقرِّر مدى إنسانية وسائل تنفيذ عقوبة الإعدام؛ حيث كان اختيار وسيلة تنفيذ عقوبة الإعدام يتم وفق الإرادة الشعبية لكل ولاية من خلال المجالس التشريعية؛ حيث اقتصر دور المحكمة الأمريكية العليا على بحث دستورية وظروف تطبيق عقوبة الإعدام نفسها وليس وسيلة أو طريقة تنفيذها.
- تَبنَّت المحكمة الأمريكية العليا مجموعةً من الضوابط لتحديد دستورية تطبيق عقوبة الإعدام، تمثلت في درجة جسامة الجريمة، والإفراط في تطبيق عقوبة

الإعدام، والحالة العقلية للمتهم وقت تنفيذ عقوبة الإعدام، وأخيرًا عدم المساواة والتمايز في تطبيق عقوبة الإعدام.

- ولم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث على بالرغم من قساوتها وعدم مألوفيتها منذ بداية نشأة قانون الجزاء فيها وحتى عام ٢٠٠٥، عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بإلغاء عقوبة إعدام الأحداث لأنها تخالف التعديل الثامن من الدستور الأمريكي؛ وذلك باعتبارها عقوبة قاسية وغير مألوفة.
- حكمت المحكمة الأمريكية العليا في عام ٢٠١٠ بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث في غير جرائم القتل العمد من الدرجة الأولى؛ وذلك لمخالفتها التعديل الثامن من الدستور الأمريكي.
- في عام ٢٠١٢ حكمت المحكمة الأمريكية العليا حكمًا أثار الكثير من الجدل القانوني؛ حيث حكمت بعدم دستورية عقوبة الحبس المؤبد بدون فرصة إطلاق السراح المشروط على الأحداث إذا ارتكبوا جرائم قتل عمد من الدرجة الأولى إذا لم تقم محكمة الولاية بمراجعة ظروف الحدث والظروف التي دفعته إلى ارتكاب جريمة القتل لبحث إمكانية تطبيق أي أسباب لتخفيف العقوبة.

قائمة المراجع:

أولاً: القضايا

- Atkins v. Virginia, 536 U.S. 304 (2002).
- Baze v. Rees, 553 U.S. 35, 42 (2008).
- Coker v. Georgia, 433 U.S. 584 (1977).
- Enmund v. Florida, 458 U.S. 782 (1982).
- Ford v. Wainwright, 477 U.S. 399 (1986).
- Francis v. Resweber, 329 U.S. 459 (1947).
- Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972).
- Graham v. Florida, 560 U.S. 48 (2010).
- Gregg v. Georgia, 428 U.S. 153 (1976).

- Hall v. Florida, 572 U.S. 701 (2014).
- Harmelin v. Michigan, 501 U.S. 957, 990 (1991).
- Hill v. McDonough, 547 U.S. 573 (2006).
- Kennedy v. Louisiana, 554 U.S. 407 (2008).
- Louisiana ex. rel. Francis v. Resweber, 329 U.S. 459, 464 (1947).
- Malloy v. South Carolina, 237 U.S. 180, 185 (1915).
- McCulloch v. Maryland, 17 U.S. 316, 407 (1819).
- Miller v. Alabama, 132 S. Ct. 2455, 2462 (2012).
- Moore v. Texas, 581 U.S. ___ (2017).
- O'Neil v. Vermont, 144 U.S. 323 (1892).
- Penry v. Lynaugh, 492 U.S. 302 (1989).
- Pervear v. The Commonwealth, 72 U.S. 475 (1866).
- Re Kemmler, 136 U.S. 436 (1890).
- Robinson v. California, 370 U.S. 660 (1962).
- Roper v. Simmons, 543 U.S. 551 (2005).
- Rummel v. Estelle, 445 U.S. 263 (1980).
- Solem v. Helm, 463 U.S. 277 (1983).
- Stanford v. Kentucky, 492 U.S. 361 (1989) .
- State v. Frampton, 627 P. 2d 922, 934 (Wash. 1981) .
- State v. Tison,142 Ariz. 446 (1984) .
- Thompson v. Oklahoma, 487 U.S. 815 (1988).
- Tison v. Arizona, 481 U.S. 137 (1987).
- Trop v. Dulles, 356 U.S. 86 (1958).
- Weems v. United States, 217 U.S. 349 (1910).
- Wilkerson v. Utah, 99 U.S. 130 (1878).

ثانيا: الكتب والأبحاث القانونية

- Allen Sultan, Recent Judicial Concepts of Cruel and Unusual Punishment, Villanova Law Review, Vol. 10, Issue 2 (Winter 1965).
- Andrew H. Friedman, Tison v. Arizona: The Death Penalty and the Non-Triggerman: The Scales of Justice Are Broken, Cornell Law Review, Vol. 75, Issue 1.
- Anthony F. Granucci, "Nor Cruel and Unusual Punishments Inflicted:" The Original Meaning, 57 Cal. L. Rev. 839, 853 (1969).
- Berger, R., & Estrich, S. (1982). Death Penalties: The Supreme Court's Obstacle Course. Harvard University Press.
- Berry III, W. W. (2010). More Different than Life, Less Different than Death-The Argument for According Life without Parole Its Own Category of Heightened Review under the Eighth Amendment after Graham v. Florida. Ohio St. LJ, 71, 1109.
- Bonta, J., & Gendreau, P. (1990). Reexamining the cruel and unusual punishment of prison life. Law and Human Behavior, 14(4), 347.
- Bowers, W. J. (1983). The pervasiveness of arbitrariness and discrimination under post-Furman capital statutes. J. Crim. L. & Criminology, 74, 1067.
- Bruce Ackerman, We the People: Foundations 90-92 (1991).
- Cf. Jeremy Waldron, Vagueness in Law and Language: Some Philosophical Issues, 82 Cal. L. Rev. 509, 526, 528-29, 539 (1994).
- Christine Chamberlin, Not Kids Anymore: A Need for Punishment and Deterrence in the Juvenile Justice System, 42 B.C. L. Rev. 391, 399 and 405 (2001).
- Cipriani,D. Children's Rights and the Minimum Age of Criminal Responsibility: A Global Perspective, Ashgate (2009).
- Cruel and Unusual Punishment and Sodomy Statutes: The Break-

down of the Solem v Helm Test. The University of Chicago Law Review, 56 (1), 367-396.

- Dan Peelman, Thompson v. Oklahoma: Juvenile Death Penalty Insight and Analysis Journal of Juvenile Law, Vol. 11.
- Documentary Origins of Individual Liberties in the United States Constitution and Bill of Rights 236 (Richard L. Perry ed., 1959).
- Enzinna, P. F., & Gill, J. L. (1989). Capital punishment and the incompetent: Procedures for determining competency to be executed after Ford v. Wainwright. Fla. L. Rev., 41, 115, Huff, S. J. (1987).
- Garlicki Lech, Constitutional Courts versus Supreme Courts, International Journal of Constitutional Law, Vol. 5, Issue 1 (January 2007).
- H. Jefferson Powell, The Original Understanding of Original Intent, 98 Harv. L. Rev. 885, 915-17 (1985).
- Huff, S. J. (1987). Ford v. Wainwright, Statutory Changes and a New Test for Sanity: You Can't Execute Me, I'm Crazy. Clev. St. L. Rev., 35, 515.
- Hurd, H. M. (2008). Death to rapists: A comment on Kennedy v. Louisiana. Ohio St. J. Crim. L., 6, 351.
- Is, W. I. (2013). Symposium: Bombshell or Babystep? The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy.
- Jennifer S. Breen, Mandating Discretion: Juvenile Sentencing Schemes after Miller v. Alabama, American Criminal Law Review, Vol. 52, Issue 2 (2015).
- Johnson, R., & Miller, C. (2012). An eighth amendment analysis of juvenile life without parole: Extending Graham to all juvenile offenders. U. Md. LJ Race, Religion, Gender & Class, 12, 101.

- Keir, N. (1983). Solem v. Helm: Extending Judicial Review under the Cruel and Unusual Punishments Clause to Require Proportionality of Prison Sentences. Cath. UL Rev., 33, 479.
- Kevin M. Stack, The Divergence of Constitutional and Statutory Interpretation, 75 U. Colo. L. Rev. 1, 3, 21 (2004).
- Kiley Bonk, In the Courts: Life without Parole - The New Death Sentence for Juveniles Children's Legal Rights Journal, Vol. 27, Issue 4 (2007).
- Laurence Steinberg & Elizabeth S. Scott, Less Guilty by Reason of Adolescence: Developmental Immaturity, Diminished Responsibility, and the Juvenile Death Penalty, 58 AM. Psychologist 1009 (2003).
- Lawrence M. Solan, The Language of Judges 51 (1993).
- Levick, M., Feierman, J., Kelley, S. M., & Goldstein, N. E. (2011). The Eighth Amendment evolves: Defining cruel and unusual punishment through the lens of childhood and adolescence. U. Pa. JL & Soc. Change, 15, 285.
- Meghan J. Ryan, Does the Eighth Amendment Punishments Clause Prohibit Only Punishments That are Both Cruel and Unusual, Washington University Law Review, Vol. 87, Issue 3 (2010).
- Michael C. Dorf, Foreword: The Limits of Socratic Deliberation, 112 Harv. L. Rev. 4, 14 n.47 (1998).
- Michael J. Zydney, Mannheimer, When the Federal Death Penalty Is Cruel and Unusual, University of Cincinnati Law Review, Vol. 74, Issue 3 (Spring 2006).
- Micheal F. Armstrong, Cruel and Unusual: Parsing the Meaning of Punishment Law Text Culture, Vol. 5, Number 2 (2000-2001).
- Ogloff, J. R., Roberts, C. F., & Roesch, R. (1993). The insanity defense: Legal standards and clinical assessment. Applied and Preventive Psychology, 2 (3), 163-178.

- Page, J. D. (1989).
- Pifer, N. A. (2016). The scientific and the social in implementing Atkins v. Virginia. Law & Social Inquiry, 41(4), 1036-1060.
- Richard L. Purtill, Logic for Philosophers 25 (1971).
- Ryan, M. J. (2009). Does the Eighth Amendment Punishments Clause Prohibit Only Punishments That are Both Cruel and Unusual. Wash. UL Rev., 87, 567.
- Saper, A. (2014). Juvenile remorselessness: An unconstitutional sentencing consideration. NYU Rev. L. & Soc. Change, 38, 99.
- Seeds, C. (2008). The afterlife of Ford and Panetti: Execution competence and the capacity to assist counsel. . Louis ULJ, 53, 309.
- Sol Rubin, The Law of Criminal Correction 419-20 (2d ed. 1973).
- Spahn, J. (1890). Kemmler's Case and the Death-Penalty - Part I. Green Bag, 2, 54.
- Stephen T. Parr, Symmetric Proportionality: A New Perspective on the Cruel and Unusual Punishment Clause, 68 Tenn. L. Rev. 41, 43 (2000).
- Tera Agyepong, Children Left behind Bars: Sullivan, Graham, and Juvenile Life without Parole Sentences Northwestern University Journal of International Human Rights, Vol. 9, Issue 1 (2010).
- The Trial of Titus Oates, D.D. at the King's Bench, for Perjury: 1 James II. A.D. 1685, reprinted in 10 Cobbett's Complete Collection of State Trials and Proceedings for High Treason and Other Crimes and Misdemeanors from the Earliest Period to the Present Time 1316-17 (1811).
- The Trial of Titus Oates, D.D. at the King's Bench, for Perjury: 1 James II. A.D. 1685.
- Tom Stacy, Cleaning Up the Eighth Amendment Mess, 14 Wm. &

Mary Bill Rts. J. 475, 538 (2005).

- Victor L. Streib, Executing Juvenile Offenders: The Ultimate Denial of Juvenile Justice, 14 Stan. L. & Pol'y Rev. 121 (2003).
- Warren M. Kato, Juvenile Death Penalty, Journal of Juvenile Law, Vol. 18, P. 115 (1997).
- Wayne R. LaFave et al., Criminal Procedure 858-59 1103 (4th ed. 2004).
- Wetzonis, W. K. (1991). Capital Punishment of Mentally Retarded Defendants: A Boundary for the Eighth Amendment Is Drawn. Howard LJ, 34, 651.
- William Feldman, Role of International Human Rights Law in the American Decision to Abolish the Juvenile Death Penalty, The Appalachian Journal of Law, Vol. 7, Issue 1 (Winter 2007).
- William N. Eskridge, Jr. et al., Cases and Materials on Legislation: Statutes and the Creation of Public Policy 865 (4th ed. 2007).
- William W. Berry, Eighth Amendment Differentness Symposium: Bombshell or Babystep - The Ramifications of Miller v. Alabama for Sentencing Law and Juvenile Crime Policy, 78 Mo. L. Rev. 1053, P. 7, (2013).

Punishment limits according to the eighth amendment to the U.S. constitution

Dr. Yousef h. almutairi
Dr. fahad y. aljumaa

Abstract:

In the United States of America, the punishment applied to the accused is required to comply with the criteria set forth in the Eighth Amendment of the US Constitution, which states that "No cruel and unusual punishment shall be imposed." In the sense that the punishment does not cause physical or psychological pain to the convicted person to exceed the acceptable limit according to the type of crime, and the punishment is unusual if the punishment is unusual and unconventional to impose in society, and the punishment imposed should be commensurate with the degree of gravity of the crime committed by the accused, For example, the imposed penalty is one of the penalties in the criminal law of the state, such as the death penalty or penalties depriving of liberty. On the other hand the assessment of whether the sentence imposed on the accused by a state court is cruel or unusual is a constitutional matter subject to the control and absolute discretion of the United States Supreme Court; Where the US Supreme Court consists of nine justices, and passes its decisions by majority, and its task is to review the facts and procedures of the case and the requests of the opponents to ensure their compliance with the Constitution, and its rulings are final and binding on all courts in all US states.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Punishment limits according to the eighth amendment to the U.S. constitution

Dr. Yousef h. almutairi - Dr. fahad y. aljumaa

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

No. 4 - P1 - Vol. 46

Jamada I 1444 - December 2022